

cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14
 inch 1 2 3 4 5

بازرسی شد
 ۱۳۹۹/۱۲/۱۴

شماره ثبت کتاب

۸۸۸۲
 ۱۵۵۱۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

موضوع: خطی
 مؤلف: ۱- نصیرالدین محمد بن علی
 ۲- میرزا محمد علی
 ۳- میرزا محمد علی

بازرسی شد
 ۱۳۹۹/۱۲/۱۴

خطی «فهرست شده»
 ۱۰۴۱۵

۱۵۵۱۵

بیش از صد و سی و پنج سال از وفات او می‌گذشت

بازرسی شد
 ۱۳۹۹/۱۲/۱۴

۲۲۲۲۲۲۲۲

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 اجمعين

هو کتب درسی از درس سوره نوح تا آخر کتاب
 مؤلف: سید محمد علی
 ۱- نصیرالدین محمد بن علی
 ۲- میرزا محمد علی
 ۳- میرزا محمد علی

بازرسی شد

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 اجمعين



و به استنهایت و به
با علم کتاب قدس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
جعل لنا التوفيق خير رفيق والصلوة على
من رسله هدى هو بالاهتداء حقيق
ونورا به الاقتداء بليق وعلى اله واصحا
به الذين سعدوا في مشايخ الصد بالصدق
وصعدوا في معارج الحق بالتحقيق وبعد
فقد غابت هذب الكلام في تحرير المنطق

والكلام

والكلام وتقرّب المرام من فقر بر غفله
الاسلام جعلته نبصر لمن حاول البصر
لدى الافهام وتذكره لمن اراد ان يذكر
من ذوي الافهام سيما الولد الاعرج
الحري بالاكرام سمي حبيب الله عليه
النجاة والسلام لا ذالك التوفيق فوم
ومن الشايد عصام وعلى الله التوكل وبه
الاعتصام **الفصل الاول في المنطق مقدمة**
العلم ان كان ادعانا للنسبة فتصديق
والاقتضاور وبقسما ن بالضرورة
الضرورة والاكتساب بالنظر وهو

ملاحظة المعقول لمحصل المجهول وقد يقع
فيه الخطاء فاحتج الى قانون بعصم عنه
وهو المنطق وموضوعه المعلوم النصوص
او التصديقي من حيث انه يوصل الى المطلوب
النصوري فليس معنى معرفا او التصديقي
فليس معنى حجة **فصل** في النصوص دلاله اللفظ
على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه نقص
وعلى الخارج التزام ولا بد من اللزوم عقلا
او عرفا وتلزمها ولو تفقدت او لا عكس
الموضوع ان قصد بجزءه الدلالة على
جزء المعنى فمركب اما تام خبرا او انشاء و

اما

اما نافي تصديقي وعبره والا فرد
وهو ان استغل فع الدلالة بطلبه على احد
الارزاق الثلاثة كله وبدونها اسم
فاداه وايضا ان اخذ معناه فع لشخصه
وضعا علم وبدونه مطواطي ان شاور
افراده ومشكك ان تفاوتت باوليه
او اولوية وان كثرة فان وضع لكل فشر
والا فان اشهر في الثاني فنقول ينسب
الى النافل والا فحقه ومجاز **فصل** المفهوم
ان امتنع فرض صدق على كثير بن فخرى
والا فكل امتنع افراده او امكنت ولم

ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان
الغير وامتناعه او الكثير مع التناهي
او عدمه والكليات ان تقارفا كليات
متباينتين والافان تضادا فاكليات متجانسين
فلسا وبان وتقبضا هما كذلك او من جنس
واحد فاعم واخص مطلقا وتقبضا هما ^{العكس} بال
والافن وجه وبين تقبضا هما متباينين
جزئين كالمباينين وقد يقال الجزئي
للاخص وهو اعم **فصل** والكليات خمس
الاول الجنس وهو المفعول على الكثير ^{المختلف}
في جواب ما هو فان كان الجواب عن الماهية

في نوع

وعن بعض المشار كات هو الجواب عنها ^{الماهية}
وعن الكل فتريب كالجواب ^{منها} والافيق
كالجسم الثاني النوع وهو المفعول على
الكسب المنفردة المحففة في جواب وقد
يقال على الماهية المفعول عليها وعلى
غيرها الجنس في جواب ما هو ونخص
باسم الاضافي كالاول بالمحففة وبشيها
عموم من وجه لتضادها على الانسان
وبقائهما في الحيوان والنقطة ثم الا
حسنا س يترتب منضاد الى العالي
ويسمى جنس الاجناس والانواع **مشار**

الى السافل وسمى نوع الانواع وما بينهما
موسطان الثالث الفصل وهو المقول
على الشيء في جواب اى شئ في ذاته فان
غير عن المشاركات في الجنس القريب
فقریب او البعيد فبعد اذا نسب الى ما بينه
فقوم والى ما يبرر عنه فمقسم والمقوم للعالي
مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس
الرابع الخاصه وهو الخارج المقول على
ما تحته خفيه واحده فقط الخامس المسمى
العام وهو الخارج المقول عليها وعلى
غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن

الشيء

الشيء فلا زم بالنظر الى الماهية او الوجود
وبين يلزم تصور من تصور الملزوم او من
تصورها انجزم باللزوم وغير بين بخلافه
والا فغرض مفارقه بدوم او بزل
بسرعة او بطء **خامس** مفهوم الكل
يسمى كليا منطقيا ومعروضه طبيعيا
والمجموع عقليا وكذا الانواع الخمسة
والخروج وجود الطبيعي لمعنى ان اشخاصه
فصل معرف الشيء ما يقال عليه لافا
تصور وبشرط ان يكون متساويا
اجلى فلا يصح بالاعم والاخص والمسا

معرفه وكذا من الاختصاص والغريب بأ
لفضل الغريب حد وبالخاصة رسم فان
مع المجلس الغريب فنام // والافاض
ولم يغبر و بالعرض العام وقد اجبر
في النافض ان يكون اعم ك للفرض وهو
ما يقصد به غبر مدلول اللفظ فضل
الضد بأن الغضبه قول يحمل الضد
والكذب فان كان الحكم فمنها بثبوت
شيء لشيء او نفيه عنه فجلبه موجب
او سالبه وليس المحكوم عليه موضوعا
والمحكوم به محمولا والدال على النسبه

بأ

رابطه وقد استبرها هو والا شرطية
وليس الجزء الاول مقدما والثاني نالبا
والموضوع ان كان مستحبا سميت الفقه
شخصيه مخصوصه وان كان نفس المحققه
فطبيعيه والا فان بين كيه افراد كل
او بعضا فمحصوره كليه او جزئيه وما
به البيان سورا والا فهمله وتلازم
الجزئيه فلا بد في الموجه من وجود محمول
محققا وهي الخارجيه او مقدرة فالخفيه
او ذهنا فالذهنيه وقد يجعل حرف
السلب بجزء فليس معد وله والا

فحصله وقد بصرح بكيفية النسبة فوجه
وما به البيان جهة فان كان الحكم فيها
بضرورة النسبة مادام هو ذات الموضوع
موجوده فضرورة مطلقة او مادام
وصفه فشرطه عامة او في وقت معين
فوقية مطلقة او غير معين فنسبة مطلقة
او بدوامها وام الذات فذاته مطلقة
او مادام الوصف فعرفة عامة او
بفعليتها فطفه العامة او بعدم الضرر
خلافا فمكنه عامة فلهذا بساكت
وقد بعثل العامة والوقليات المطلقات

باللادوام

باللادوام الذاتي فنسبة المشروطية
الخاصة والعرفية الخاصة والوقية
والمنشور فبقيد المطلقة العامة باللا
ضرورة الذاتية فنسبة الوجودية اللا
ضرورة او باللادوام والذاتي فنسبة
الوجودية اللادائمة وقد بقيد للممكنة
العامة باللا ضرورة الخائب لموافق
فنسبة الممكنة الخاصة فهذه المركبات
لان اللادوام اشارة الى مطلقة
العامة واللا ضرورة الا يمكنه
العامة مخالفي للكيفية موافقي الكية

لما قد بها **فصل** الشرطية مفصلة ان حكم
 فيها يثبت النسبة على نقد اخرى او يثبتها
 لزومه ان كان ذلك لعلاقة **والا** فانها
 ومنفصلة ان حكم فيها يثبت في النسبة
 او لا تثنى في اصدافا او كذا **وهي** الحقيقة
 او صدفا فقط فائدة الجمع او كذا فقط
 فائدة الخلو وكل منها عناد به اركان
 التثاني للذاتي الجزئين **والا** فانها فيه
 ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع
 المفداه فكلية او بعضها مطلقا فجزئية
 او مبنيا فتخصيصه **والا** فمهملة طرف الشرطية

في الاصل

في الاصل قضيتان حملتان او متصلتان
 او منفصلتان او مختلفتان **الا** انها اخرى
 جتا برادة اداة الاتصال والاتصال
 عن التمام **فصل** التفاضل اختلاف
 بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذا
 الاخرى بالعسك ولا بد من الاختلاف
 في الكم والكيف والجمعة **والا** فمما
 عليها والتفويض للضرورة الممكنة **فاما**
 وللدائمة المطلقة العامة وللشروطية
 العامة الحبيبية الممكنة العرفية العامة
 الحبيبية المطلقة **واللركبة** المفهوم المراد

بين نقبضي الجزئين لكن في الجزئية بالنسبة
إلى كل فرد فرد **فصل** العكس المستوي بتدليل
طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف و
الموجبه انما تنعكس جزئية الجوار عموم المحمول
او التالي والسالبة الكلية تنعكس سالبة
كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه ونحو
بئيه لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع
او المقدم واما بحسب الجهة فن الموجبة
تنعكس الدائمات والعامة ان جزئية انما
والخاصة جزئية مطلقه لا دائمة والو
فثبتنا والوجود ثبات والمطلقه العامة كماله

عامة

عامة ولا عكس ومن السوالب تنعكس
الدائمات دائمة والعامة ان عامة عرقية
والخاصات عرقية لا دائمة في البعض و
البيان في الكل ان نقبض العكس لاصل نتج
الحال ولا عكس للبواقي بل لنقبض **فصل**
عكس النقبض تبدل نقبضي الطرفين مع بقاء
الصدق والكيف او جعل النقبض التام
او لا مع مخالفة في الكيف وحكم الموجبات
ههنا حكم السوالب في المستوي وبالعامة
والبيان البيان والنقض النقض وقد
بين انعكاس الخاصات من الموجبة

الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية ثمة
الى العرفية الخاصة **فصل** القياس
قول مؤلف من فضايا يلزم لذاته قول
اخر فان كان مذكورا فيه بما دونه وهبته
فاستثنائي والا فافترائي حمل او شطبي
وموضوع المطلوب من الحمل يستمي اض
ومحوله اكبر والمتكرر وسط وما فيه
الا صغر الصغرى والاكبر الكبرى والا
وسط اما المحمول في الصغرى وموضوع
الكبرى فهو الشكل الاول او محولهما فا
لثاني وموضوعهما فالثالث او عكس

الاول

الاول فالرابع ويشترط في الاول ان يجا
الصغرى فغلبتها مع كلبه الكبرى
لبنج الكبرى الموجبات مع الموجبة الموجبات
او مع السالبة بالضرورة وفي الثاني
اختلا فهما في الكيف وكمية الكبرى
مع الدوام الصغرى وانعكس سلب
الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية
او كبرى مشرطة لبنج الكليات سالبة
كلية والمختلفان في الكم ايضا سالبة
جزئية بالخلف او عكس الكبرى او الصغرى
ثم الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث ايجاب

الصغرى وفعلتها مع كلبه احدهما
لينج الموجبان مع الموجبه الكلبه او
بالعكس موجبه جزئيه مع السالبة الكلبه
او الكلبه مع الجزئيه سالبه جزئيه
بالخلف او عكس الصغرى او الكبرى
ثم الترتيب ثم النتيجة في الرابع ايجامها مع
كلبه الصغرى او اخلافتها مع كلبه
احدهما لينج الموجبه الكلبه مع الرابع
والجزئيه مع السالبة الكلبه والسالبة
مع الموجبه الكلبه وكلينها مع الموجبه
الجزئيه جزئيه موجبه ان لم يكن سلب و

الانذار

الافسالة بالخلف او بعكس الترتيب
ثم النتيجة او بعكس المقد منين او بالرد
الى الثاني بعكس الصغرى والثالث
بعكس الكبرى **وطا** شرائط الاربع
انه لا بد اما من عموم موضوعه الاول
مع ملاقاته للاصغر بالفعل وحمل على
الاكبر واما من عموم موضوعه الا
كبر مع الاختلاف في الكيف مع منافا
وه صف الاوسط الى صف الاكبر
لنسبته الى ان الاصغر **فصل** الشرط
من الافتراض ان يتركب من متصليين

او منفصلين او حلقه ومنطه او حلقه
ومنقطه او منقطه ومنقطه ومنقطه
فيه الاشكال الاربعه وفي نقضها طول
فصل الاستسنا في نتج من المنقطه وضع
المقدم ورفع الثاني والحقيقه وضع كل
كافرا الجمع ورفع كافر الخلو وقد
يخص باسم قياس الخلف وهو ما يقضيه
المهم بابطال نقضه ومرجع الى استسنا
وافتراني **فصل** الاستفراء نقض الجزا
لاثبات حكم كلي والمثيل بان مشاركة
جزئ لاخر في علة الحكم ليثبت فيه والعن

مطابقا للمعنى

في طريقه الدوران والترديد **فصل**
القياس اما برهان في ثالف من البهنيبا
واصولها الاوليات والمشاهدات
والنخبيات والمحدثات والنوائير
والفطريات ثمران كان او سط مع عليه
للتبنيه في الذهن علة لها في الخارج
فلتي والا فاني واما حدتي ثالف
من المشهورات والمسلات واما ثالف
ثالف من المقبولات والمضنونات
واما شعري ثالف من الخلفات ما
سفسطي من الوهميات والمشبهات

خاتمة اجزاء العلوم تلتزم الموضوعات
وهي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية
المبادى وهي حدود الموضوعات
واجزائها واعراضها ومقدمات بينة
بنفسها او ما خوزة يبنى عليها فبما سلك
العلم والمنازل وهي قضايا بطلب في العلم
بالبرهان وموضوعاتها موضوع العلم
او نوع منها وعرض ذاتي له او مركب
ومحمولاتها امور خارجة عنها لا تخفى
لها لذواتها وقد يقال المبادى لما يند
قبل المقصود والمقدمات لما يتوقف

على الزعم

عليه الشروع المحبذ وفرد الرغبة
كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه
وكان القدماء يذكرون ما يسمونه
الروس الثمانية الاول الفرض لا يكون
طلبه عبثا الثاني المنفعة اي ما يشق
الكل شيعا بالنشط في الطلب ويحل الشك
الثالث السمة وهي عنوان العلم ليكون
عنده اجمال ما يفصله الرابع المعرف يمكن
فلب المعلم الخامس من اي علم هو لطلب فيه
في كل باب ما يليق السادس في اي مرتبة
هو ليقدم على ما يجب فبنا خراجا يجب السلك

من جهة الحافض اللهم ارزقنا فهم السائل و
حفظ المرسلين والهام ملائكة المقربين
يا اكرم الاكرمين برحمتك يا ارحم الراحمين

من هو سؤال من
سؤال عن الشخص في دار
موسى بن عبد الله بن أحمد
يا در خانه خود روزی در
فراخ کرد و قدرش را
گزار و در عبادت عقده
و شش فصل و کتب خود
دعا بنیت بسم الله الرحمن الرحيم
يا حي يا قديم يا ذا الجلال والاكرام اعنك باسمك العظيم الاعظم
ان توردني رزقا خلا لا يطيبا برحمتك يا ارحم الراحمين
شپ را بمطالعہ صرف کردن این دستور را بخود دارد خواش نیاید

三

تأمل في المدرس سعي في طلب الحق
صورت مطالعه اولاً بغير قصد از حاشا
منفصل است دوم معان افلاطون را چنانچه
افضای عوامل را ظاهر است بطور هم رنج دیده
چهارم حاصل درس را تقریب نماید
پنجم در سه نوبت درس را از خارج تمام
در خصوص خود ادا نماید

۱۱۱۱

۱۹۹۰ م ح ۲۸ ص ۱۱۱ ج ۵ ۹۹۵ ط ۱۰۰۰

و اما شکل دیگر که این طرفا بکشند بدون بسم الله
از شیخ بهاء الدین بودند که هر که این دعا را برای مطلب شروعی در عرض مفت روز
هر روز بخواند آن مطلب برآید و هر روز بخواند که هر که این دعا را برای مطلب شروعی در عرض مفت روز
اللهم صل على محمد و آل محمد لا اله الا الله يعني نيك و قد ركبك لا اله
الا الله يحيى حياتك و حرمتك لا اله الا الله فيج برحمتك يا ارحم الراحمين

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُعِزُّ نَبِيَّكَ وَفَدَاكَ لَكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحَقِّقْ وَحُومِيكَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَجِبْ بِرَحْمَتِكَ بِأَمْرِهِ

استعلام ند بهی که در هر کرا هم پیش اید و چاره انرا ندانند اینر علامت بر کف دست
 چپ نوشته بخوابد و خواب باو بگویند و جرت است من ح ب من ه
 ب من ه ب من ه ب من ه ب من ه



[Faint, mostly illegible handwritten text in Persian script, likely bleed-through from the reverse side.]

[Faint, mostly illegible handwritten text in Persian script, likely bleed-through from the reverse side.]

[Faint, mostly illegible handwritten text in Persian script, likely bleed-through from the reverse side.]

[Faint, mostly illegible handwritten text in Persian script, likely bleed-through from the reverse side.]

این دو را که فریادم رسد ماز
 اندر استی از نیست جاناک
 در دم در فرات غنایت
 در کمال این پستی از انوار

طالع الحرام فی المفاصل
 فی علایق اعلی کرامته
 عین
 لیم و فضل و دای المفاصل
 طالع الحرام فی المفاصل
 فی علایق اعلی کرامته
 عین
 لیم و فضل و دای المفاصل

بل هو
سؤال في الجمع

ما هو
سؤال في الجمع

هو مرد وطلبي وراشده باسند

بني الحسن وادب وادب وادب وادب

وادي وادب وادب وادب وادب

وادي وادب وادب وادب وادب

وادي وادب وادب وادب وادب

وادي وادب وادب وادب وادب

وادي وادب وادب وادب وادب

وادي وادب وادب وادب وادب

مست

بسم الله الرحمن الرحيم
والله يدعوا وهو وادب وادب
الى ما وادب وادب وادب وادب
طردى من كيشاء وادب وادب
الى صراط مستقيم بسم الله الرحمن الرحيم

عليه محمد بن احمد است طوع نسبت بغير الله ثم رحت ونفوت
ونسبت باسان دعاء ونسبت بمجادات تسبيح ونسبت ملائكة
استغفار وبنائك مبكوبند الله بصلاتي برحم وبغفر ولا انسان يعلى
اي يدعوا نزل رحت من الله الجحيم بصلاتي او تسبيح الملائكة بصلاتي الاستغفار
من غير المؤمنين عا من كتب هذه
الحروف على ظهر كتابه فادبر على حاله

ع ٧١١٤ و

٢٢٢ لا الواح

٢٢٢ لا الواح

٢٢٢ لا الواح

[illegible]

الذی هدانا

كلهما على العرفي والحمد هو الثناء باللسان
على الجبل الاختباري سواء تغلق بنية كان
او غيرها والله علم الاصح للذات الواجب الو
جوب المستبجج لجميع صفات الكمال ولذا لانه
على هذا الاستجماع صار الكلام في ثبوت ان بقا
الحمد مطلقا منحصرا في حق من هو مستبجج لجميع صفات
الكمال من حيث هو وكذلك فكان كدعا
في الشيء بينه وبرهان ولا يخفى لطفه **قوله**
الذي هدينا الهداه قبل في الدلالة الموصلة
اي الاتصال الى المطلوب وقبل في اراءه الطر
يق الموصول الى المطلوب والفرق بين المعنيين

وَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ
قَالَ إِنِّي أَنَالِيكُمْ فِيكُمْ نُسُخًا مِمَّا
كَانَ فِي الْتَابِ وَآتَاكُمْ تُبَارَكَ الَّذِي لَا يَنْفَعُ
الْعِبَادَ شَيْءٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ

ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب بخلاف
 الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
 لا يلزم ان يكون موصله الى ما يوصل فكيف الى
 المطلوب فلا الاول منقوض بقوله نعم او ما يؤيد
 فهدينا هم فاستجوب العي على الهدى ذل لا يضر
 الضلال بعد الوصول الى الحق والثاني منقوض
 بقوله نعم انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي
 من يشاء الى صراط مستقيم فان النبي صلى الله عليه واله لم
 كان شانه اراءه الطريق والذي يفهم من كلام
 المصنف في حاشيه الكشاف هو ان الهدايه
 لفظ مشترك بين هذين المعنيين وح يظهر اندفاع

في قوله نعم انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
 فان النبي صلى الله عليه واله لم كان شانه اراءه الطريق والذي يفهم من كلام
 المصنف في حاشيه الكشاف هو ان الهدايه لفظ مشترك بين هذين المعنيين وح يظهر اندفاع

سواء الطريق

كلا النقصين ويرتفع الخلاف من البين ومحصول
 كلام المصنف في تلك الحاشيه ان الهدايه بتعدي
 الى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم
 وتارة بالي نحو والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
 وتارة باللام نحو ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقرب
 فمعناها على الاستعمال الاول هو الاتصال وعلى
 الثانيين اراءه الطريق **قوله** سواء الطريق اي وسطه
 الذي يفهم ساكنه الى المطلوب البتة وهذا كناية
 عن الطريق المستوي والصراط المستقيم اذ هما مثلا
 زمان وهذا مراد من فتره بالطريق المستوي
 والصراط المستقيم ثم المراد به اما نقص الامر عموما

قال المصنف ان الهدايه بتعدي
 الى المفعول الثاني تارة بنفسه
 نحو اهدنا الصراط المستقيم
 وتارة بالي نحو والله يهدي
 من يشاء الى صراط مستقيم
 وتارة باللام نحو ان هذا
 القرآن يهدي للتي هي اقرب
 فمعناها على الاستعمال الاول
 هو الاتصال وعلى الثانيين
 اراءه الطريق

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بجاء في نسخة أخرى: حجاز العفل مثل أنيب
الربيع العفل وحجاز الحرف مثل واستل الضم
«حجاز العفل مثل صلوغ الرقة»

وَجَعَلْنَا الْتَوَفَّىٰ خَيْرَ دُفْقٍ وَالصَّلَاحِ
مِنْ أَرْسَلَانِ هَدَى

أو خصوص ملة الاسلام والاول أولى لحصول البرهان
 الظاهر وبالقصاص المسمى الكتاب **قوله** وجعلنا
 الضرف إما متعلق بحمل والام للاستفهام كما قبله
 في قوله نعم جعل لكم الارض فرأى ما او رفقى وبكوفه
 معول المضاف اليه على المضاف لكونه ظرفا والضم
 ما ينوسع خبر والاول اقرب لفظا والثاني معنى **قوله**
 التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المطلوب المحيّر **قوله**
 والصلوة هي بمعنى الدعاء اي طلب الرحمة واذا اسند
 الى الله نعم ينجرّد عن معنى الطلب ويؤيد الرحمة مجازا
قوله عاين ارسله هدى لم يصرح باسمه عليه
 السلام اعضفا واجلا لاله وتبينها على انه فيها ذكر من

اوكول منقلا فوفوف
 د النقم الفوف
 جانر كما فوفوف النقم
 فوفوف
 اوكول منقلا فوفوف
 د النقم الفوف
 جانر كما فوفوف النقم

هدى هوايا الاشداء، حقيق

الوصف بربته لا يبا در الرهن منه الآله
وأخا من بين الصفات هذه كونها مشتملة لفظا
الصفات الكماله مع ما فيه من النصريح بكونه
مرسل فان الرساله فوق النبوه فان الرسول هو
الذي ارسل اليه دين وكتاب **قوله** هدى **قوله** مفعول
لقوله ارسله وح مراد بالهداية هدا لله تعالى يكون
فعلا لفاعل الفعل المعلن به او حال عن الفاعل بل عن المفعول
وح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل او يقال يطلق على
ذى الحال مبالغة نحو زيد عدل **قوله** هو بالاهند
مصدر مبنى للمفعول اى بان هدى به والجملة صفة
لقوله هدى ويكونان حالين مراد فبين او مشددين

الله الا اليه
 مستلزم لقفا
 مضمح بكونه
 الرسول هو
 الذي قام مفعول
 لله ثم حتى يكون
 الفاعل باعنى المفعول
 يقال يطلق على
 هو بالاهند
 به والجملة صفة
 ادفن او مشد

وَنُورَانِ لَا قَتْلَاءَ بَيْنَهُ وَعَلَى اللَّهِ وَاصْحَابِهِ
الَّذِينَ سَعَدُوا فِي مَنَاجِحِ

وَيَحْتَمِلُ إِلَّا سِتْنَانِ ابْنُ وَفَسَّ عَلَى هَذَا **قوله** وَنُورَانِ

مَعَ الْجُمْلَةِ النَّالِيَةِ لَهُ **قوله** يَتَّصِلُ بِمَا لَا قَتْلَاءَ لَا

يَسْلُبُ فَإِنَّ أَقْدَانًا بَدْعًا ثَمًّا يَلْبِقُ بِنَا لَا بَدْعًا قَانَهُ

كَمَا لَنَا لَهُ عَمَّ وَجَّ تَقْدِيمُ الصَّرْفِ لِقَصْدِ الْحَصْرِ

وَالْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مَلَانَهُ سَخَّرَ لِلْمَسَائِرِ لَا يَبْنِ عَلَيْهِمْ

وَأَمَّا الْأَقْدَاءُ بِالْأَمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَقَالُوا

أَنَّهُ أَقْدَاءٌ مُخَفَّفَةٌ أَوْ يُقَالُ الْحَصْرُ أَضَافِي بِالنَّسْبَةِ

إِلَى مَسَائِرِ لَا يَبْنِ عَلَيْهِمْ **قوله** وَعَلَى اللَّهِ أَصْلُ أَهْلِ بَدَلِيلٍ

أَهْلُ خَصْصٍ اسْتَعْمَالَ اللَّهِ فِي الْإِشْرَافِ وَالْإِبْنِيَّةِ

عِزُّهُ الْمُعْصُومِينَ **قوله** وَاصْحَابِهِ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ

الَّذِينَ أَدْرَكَوا حُجَّةَ النَّبِيِّ مَعَ الْإِيمَانِ **قوله** مَنَاجِحِ جَمْعُ

رَجَحَ

الْصَّدُوقُ وَالنُّصْرَةُ فِي وَصْعَةٍ فِي مَنَاجِحِ
بِالْحَقِيقِ

مَنْجَحٍ وَهُوَ الطَّرِيقُ الْوَاضِحُ **قوله** الصَّدُوقُ وَالْحَبْرُ

وَالْأَعْنَاقُ إِذَا طَافَ بِالْوَاقِعِ كَانَ الْوَاقِعُ أَيْضًا

مُطَابِقًا لَهُ فَإِنَّ الْمَفَاعِلَةَ مِنْ بَيْنِ الطَّرَفَيْنِ فَجَدَتْ

أَنَّهُ مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ بِالْكَرْبِ سَمِي **قوله** وَاصْحَابُهُ

وَمِنْ جَدَّتْ أَنَّهُ مُطَابِقٌ لَهُ بِالْفَتْحِ لِسَمِي حَقًّا وَقَدْ

بَطُلَ الصَّدُوقُ وَالْحَقُّ عَلَى تَقْسِ الْمَطَابِقَةِ وَالْمَطَا

بَقِيَّتُهُ أَيْضًا **قوله** بِالنُّصْرَةِ فِي مَنَاجِحِ بِقَوْلِهِ سَعَدُوا

أَيَّ سَبَبِ النُّصْرَةِ وَالْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ الْبَنِيُّ **قوله**

وَصَعِدُوا فِي مَنَاجِحِ الْحَرْبِ بِالْعَوَا أَضَى مَرَاتِبَ

الْحَرْبِ فَإِنَّ الصُّعُودَ عَلَى جَمْعِ مَرَاتِبِهِ يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ

قوله بِالْحَقِيقِ لَعَنَ مَنْعُ لَصَعْدُوا كَمَا مَرَّ

وبعد هذا

او مستقر خبر مبتداء محذوف اي هذا الحكم منبسط
بالخفي اي محقق **قوله** وبعد هو من الغايات
ولها حالات ثلاث فاما ان يذكر معها المضك
اليه اولا وعلى الثاني فاما ان يكون نسبيا
او موقفا فعلى الاولين معربة وعلى الثالث مبني
قوله هذا هذا لفا اما على توهم اما على تقدير
في نضم الكلام وهذا اشارة الى الرئيسة الحاضرة
التي من المعاني المخصوصة او تلك الالفاظ الدالة
على المعاني سواء كان وضع الالباب قبل التصنيف
او بعد اذ لا وجود للالفاظ الرئيسة ولا للمعاني
في الخارج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد

هذا الحكم منبسط
بالخفي اي محقق
قوله وبعد هو من الغايات
ولها حالات ثلاث
فاما ان يذكر معها المضك
اليه اولا وعلى الثاني
فاما ان يكون نسبيا
او موقفا فعلى الاولين
معربة وعلى الثالث
مبني
قوله هذا هذا لفا
اما على توهم اما على
تقدير في نضم الكلام
وهذا اشارة الى الرئيسة
الحاضرة التي من المعاني
المخصوصة او تلك الالفاظ
الدالة على المعاني سواء
كان وضع الالباب قبل
التصنيف او بعد اذ لا وجود
للالفاظ الرئيسة ولا للمعاني
في الخارج فان كانت الاشارة
الى الالفاظ فالمراد

بالمقام

غائب مذهب الكلام في تحرير المنطق والكلام

بها الكلام الكلام اللغوي فان كانت الاشارة الى
فالمراد به الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام
اللفظي **قوله** غائب مذهب الكلام حمله على هذا
اما على المبالغة نحو زيد عدل او بناء على ان التقدير
هذا الكلام مذهب غايته المذهب فحذف الخبر و
افهم المفعول المطلق مقامه واعرب باعراب على
الجازا حذف **قوله** في تحرير المنطق والكلام ولم ينفذ
بيانها لما في لفظ الخبر من الاشارة الى ان هذا البيان
خال عن الحشو والزوائد والمنطق له قانونه فمضم
مراعيتها الزهن عن الخطأ والفكر والكلام هو
العلم الباحث عن الاحوال المبدء والمعاد على نهج

وكتبت ان في هذا اشارة الى
والمراد من هذا المذهب
مذهب الكلام حمله
على هذا
اما على المبالغة
نحو زيد عدل او بناء
على ان التقدير
هذا الكلام مذهب
غايته المذهب
فحذف الخبر و
افهم المفعول
المطلق مقامه
واعرب باعراب
على الجازا
حذف قوله
في تحرير المنطق
والكلام ولم ينفذ
بيانها لما في
لفظ الخبر من
الاشارة الى ان
هذا البيان خال
عن الحشو والزوائد
والمنطق له قانونه
فمضم
مراعيتها الزهن
عن الخطأ والفكر
والكلام هو العلم
الباحث عن الاحوال
المبدء والمعاد
على نهج

وتقريب المرام من تقرير عقائد الاسلام جعلته بعبارة
لمن حاول البصر لدى الافهام وتذكر لمن اراد ان يذكر

فانون الاسلام **قوله** وتقريب المرام بالجرع
على التهذيب اى هذا غايته تقريب المقصود
الى الطابع والافهام والحل اما على طريقه المبالغه
او التقدير هذا الكلام مقرب غايته للتقريب **قوله**
من تقرير بيان المرام والاضافه في عقائد الاسلام
بانيته ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعطاء
وان كان عبارة عن مجموع الافراد باللسان
والصدق بالبحان والعمل بالاركان او كان
عبارة عن مجرد الافراد باللسان فالاضافه لا
قوله جعلته بعبارة اى مبطله بمحمل النجس في الامانة
وكذا قوله بتذكر **قوله** لدى الافهام بالكسرى يقيم

هذا هو المقصود من
هذا الكتاب وهو
تقرير عقائد الاسلام
بعبارة سهلة وبسيطة
للمن حاول البصر
لدى الافهام

الزيادة

من ذوي الافهام سيما الولد الاعز الخمى بالحرى بالكرام
سمى جليل الله عليه النعم والسلام لا زال له من النوف
قوام من التأييد عصام

الغبراء او تفهيم للغير الاول للنعم **قوله** العلم
من ذوي الافهام بفتح المزجج فهم والقوف اما
في موضع الحال من فاعل بتذكر وضطيق بتذكر
معنى الاخذ والعلم اى بتذكر اخذا او معلما من
ذوي الافهام هذا ايضا بمحمل الوجهين **قوله** سيما
التي بمعنى الشل يقال لها سبان اى شلان واصل
بها لا يتما حذف في اللفظ لا لكنه مراد وما زانه
او موصولة او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى
خصوصا وفيما بعده ثلثة او حيد **قوله** الخفى الشفيق
الحرى اللابى **قوله** قوام اى ما يقوم به امر **قوله** ومن
التأييد الثقوب من لا يد بمعنى القوة **قوله** عصام

وعلى الله التوكل وبه الاعتصام القسم الاول
 في المنطق متم

اي ما يحفظ به امر من الزلل قوله وعلى الله قدم القدر
 ههنا لفقد المحذور وفي قوله به لرعايت السمع بها
قوله التوكل هو التمسك بالحق ولا تقطع عن
 الخلق قوله الاعتصام التثبت والتمسك قوله القسم
 الاول لما علم ضمنا من قوله في تحرير المنطق والطلا
 ان كنا به على قسمين لم ينجح الى التصريح بهذا ففتح بعد
 القسم الاول بلام العهد لكونه معه واضحا وهذا
 بخلاف المقام فانها لم يعلم وجودها سابقا ولم يكن
 معهودا فلما ذكرها وقال مقدم قوله في المنطق
 ان قيل ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل النافية
 فما توجبه الضمنية قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول

الافاظ

مقدم

الافاظ والعبارات فيكون المعنى ان هذه الافاظ
 في بيان هذه المعاني وتحمّل وجوها اخرى والتفصيل
 ان القسم الاول عبارة عن احد معان معان
 سبعة الافاظ او المعاني النفوس او المركب من
 الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن احد معان
 خمسة لفظا الملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر
 المعنوي الذي يحصل به العصة ونفس المسائل جميعا
 او نفس القدر المعنوي به فيحصل من كل احضار خمسة
 مع السبعة خمسة وثلاثون احتمالا بقدر في بعضها
 البيان وفي بعضها التحصيل او الحصول حينما
 وجبه العقل التسليم من سبيله قوله مقدم اي هذه

القسم الاول
 في المنطق
 على ما هو
 في المتن
 من قوله
 وعلى الله
 التوكل وبه
 الاعتصام

القسم الاول	القسم الثاني	القسم الثالث	القسم الرابع	القسم الخامس	القسم السادس	القسم السابع	القسم الثامن	القسم التاسع	القسم العاشر	القسم الحادي عشر	القسم الثاني عشر	القسم الثالث عشر	القسم الرابع عشر	القسم الخامس عشر	القسم السادس عشر	القسم السابع عشر	القسم الثامن عشر	القسم التاسع عشر	القسم العشرون	القسم الحادي والعشرون	القسم الثاني والعشرون	القسم الثالث والعشرون	القسم الرابع والعشرون	القسم الخامس والعشرون	القسم السادس والعشرون	القسم السابع والعشرون	القسم الثامن والعشرون	القسم التاسع والعشرون	القسم الثلاثون
القسم الاول	القسم الثاني	القسم الثالث	القسم الرابع	القسم الخامس	القسم السادس	القسم السابع	القسم الثامن	القسم التاسع	القسم العاشر	القسم الحادي عشر	القسم الثاني عشر	القسم الثالث عشر	القسم الرابع عشر	القسم الخامس عشر	القسم السادس عشر	القسم السابع عشر	القسم الثامن عشر	القسم التاسع عشر	القسم العشرون	القسم الحادي والعشرون	القسم الثاني والعشرون	القسم الثالث والعشرون	القسم الرابع والعشرون	القسم الخامس والعشرون	القسم السادس والعشرون	القسم السابع والعشرون	القسم الثامن والعشرون	القسم التاسع والعشرون	القسم الثلاثون

مقدمته بين فيها امثله رسم المنطق والحل
 البير وموضوعه وهي ما حوزة من مقدمه الجاهل
 والمراد منها ههنا ان كان الكتاب عبارة عن
 الفاظ والعبارة طائفة من الكلام مقدمته امام
 المقصود لا رباط المقصود بها ونقدها فيه وان
 كان عبارة عن المعاني فالمراد من مقدمته طائفة
 من المعاني بوجب الاطلاع عليها بغيره في الشرع
 ونحو الاحتمالات الاخرى في الكتاب بسند
 جوازها في مقدمته التي هي جزء لكن القوم ان
 بدوا على الفاظ والمعاني في هذه الباب
قوله العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل

فصل

والمعلم يتعرض تعريفه اما لكفايه الضور ووجبه
 في مقام النفس واما لان تعريف العلم شهو مستق
 واما لان العلم بد بهي الضور على ما قبل **قولان**
 كان ادعانا للنسبة اي اعتقاد ابا النسبة
 المخبرية البتوية كالادعان بان زيد قائم و
 السلبية كالاعتقاد بان له ليس بقائم فقد اختلف
 مذهب الحكماء حيث التصديق نفس الادعان و
 الحكم دون المجموع المركب ومن تصور الطرفين
 كما رعه الامام الرازي واخا مذهب القضا
 حيث جعل متعلق الادعان والحكم الذي هو خبر
 اخبر المفصيه هو النسبة المخبرية البتوية او

اعلم ان اجزاء الفقه عند
 المتأخرين بين الحكماء عبارة
 عن تعريفات اربعة وعشرين
 علمية وبنسبة بين
 ووقع النسبة اولها
 كشرط مقارنة النسبة
 مع الحكم عند المنطق مع عبارة
 عن تعريفات ثمانية وعشرين
 علمية وبنسبة بين
 الجزئية او سلبية النسبة
 بشرط المقارنة نفس
 من متعلق الادعان
 ووقع النسبة اولها
 المنطق من نسبت ثمانية
 اوسلية والتصديق عند
 من ادعان ونسبة

والاقتصور ونقسمان بالضرورة

او السلب لا ونوع النسبة الشبهة
التقييدية اولا ونوعها وسببها المصير بثبوتها اخر
القضية في مباحث الفضل **قوله** والاقتصور سواء كان
ادراكا لامر واحد كضوء زيد ولا مورد معتق
بدون نسبة كضوء زيد وعمر او مع نسبة غير ثابتة
لا يصح السكوت عليها كضوء غلام زيد او ثامة
انثائية كضوء ا ضرب او خبره مدركه بادر
غير ادعائنا كصورة الخيل والشك والوهم
قوله ونقسمان بالضرورة الاقسام بوجه القسم
عاما في الاساس اي بقسم النصور والصدق
كلام من وصفى الضرورة اي الحصول بلا نظر ^{كتاب}

الظن والاكساب بالضرورة

اي الحصول بالضرورة فباخذ النصور فثما من الضرورة
فيصير ضرورة وثما من الاكساب فيصير كسبا
وكذا الحال في الصدق فالمدكور في هذا الجواب
صحيحا هو انقسام الضرورة والاكساب وعلم
انقسام كل من النصور والصدق الى الضروري
والمكتسب اضمتا وكنا به وهي احسن وبلغ من القبح
قوله بالضرورة اشارة الى ان هذا القسم
يهتم لا يحتاج الى مجسم الا استدلال كما انكبه
الفوم وذلك لاننا اذ رجعنا الى وجدنا وجدنا
ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلا نظر كضوء
الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر

وهو من احصنة المعقول لتخصيل المحمول

بالنظر والفكر كصور خفية الملك والجن وكذا من القدر
بثبات ما يحصل بلا نظر كالنصديق بان الشمس مشرقه
والنار محرقه ومنها ما يحصل بالنظر كالنصديق بان
العالم حادث والسابع موجود **قوله** وهو من احصنة المعقول
اي النظر فوجه النفس بخلاف الامر المعلوم لم يحصل امر غير
المعلوم وفي العدم عن لفظ المعلوم الى المعقول **قوله**
منها المحرر عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف
ومنها التبيين على ان الفكر انما يجري في المعنويات
اي الامور الكلية الحاصلة في العقل وان امور الخ
فان الامور الجزئية لا يكون كاسبا ولا مكنا ومنه
ومحاث السجع **قوله** فانون القانون لفظ بوياني

ادريانه

وقد يقع فيه الخطاء فاحتمل الى قانون بعضهم عنه
وهو المنطق

او سرياني موضع في الاصل لسطر الكتاب وفي
الاصطلاح فضية كلبه بتعرف منها احكام
جزئيات موضوعها كقول الخاء كل فاعل مرفوع
ع فانه حكم كل يعرف من احوال جزئيات
الفاعل **قوله** وقد يقع فيه الخطاء بدليل ان الفكر
قد ينتهي الى نتيجة كحد العالم ثم فكر اخر ينتهي الى
نقضها كقول العالم فاحد الفكرين خطأ حج لا علم
فلا لزوم اجتماع التفضيلين فلا بد من قائل كلبه
لور وعيبت لم يقع الخطاء في الفكر وهو المنطق
فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق في العينة
عن الخطاء في الفكر ثبت معد مات الاوان

وموضوعه

أما مضور وأما مضد فهو والثاني أن كل منها
أما يحمل بلا نظر أو يحمل بالنظر والثالث أن
النظر قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات الثلاث
تفيد احتياج الناس في التحرر عن الخطأ في الفكر
إلى قانون وذلك هو المنطق وعلم من هذا النوع
المنطقي يقسم وبأنه قانون يقسم مراعاه الذهن
عن الخطأ في الفكر فهي علم أمر أن من الأمور
الثالث التي وضعت المقدمة ليبينها في الخلا
في الأمر الثالث وهو محقق أن موضوع الخطأ
ماذا أشار إليه بقوله وموضوعه إلى آخره
قوله وموضوعه موضوع العلم ما يجت فيه

المعلوم النسوري والنصدي في من جئت أنه
يوصل إلى المطلوب النسوري

عن عوارض الذاتية والعرض الذاتية ما يعرض لشي
أما أولا وبالذات كما ينبغي للآخر للإنسان من
جئت أنه إنسان وأما بواسطة مرساة لذلك
الشيء كما الصحت الذي يعرض حقبة للشيء ثم
ينسب عروضه إلى الإنسان بالعرض والمجاز فإن
قوله المعلوم النسوري علم أن موضوع المنطق
هو المعرف والجزم أما المعرف فهو عبارة عن المعرف
النسوري ولا كن لا مطلقا بل من جئت أنه يقول
صل إلى المجهول نصوري كما الجوان الناطق
الموصل إلى نصور الإنسان وأما المعلوم النسوري
في الذي لا يوصل إلى المجهول نسوري فلا يسمى

فيسمى معرفاً أو التصديق بـ **فلسفي**
مجرد

معرفاً والمنطقي لا يبحث عندك الأمور الجزئية
المعلومه مخزونة وعمره وبكره وأما **المجرد** فهي عبارة
عن المعلوم التصديق لكن لا مطلقاً أيضاً بل من
جئت أنه يوصل إلى مطلوب تصديق كقولنا
العالم متغير وكل متغير حادث الموصول إلى
التصديق بقولنا العالم حادث وأما ما لا يوصل
كقولنا النار حارة مثلاً **فلسفي مجرد** والمنطقي
لا ينظر فيه بل المنطقي يبحث عن المعرف والحجج
جئت أنها كيف ينبغي أن يرتباً حتى يوصل إلى
المجهول **فول** معرفاً لأنه يعرف ويبين حال المجهول
التصوري **فول** مجرد لأنها تصير سبباً للغلبة على

الحجج

فصل في التصورات دلالة اللفظ على الموضع
له مطابقة وعلى جزاءه تضمن وعلى الخارج التزام من
المضمّن في اللغة الغلبة فهذا من قبيل **السبب**
باسم السبب **فول** دلالة اللفظ قد علمت أن نظر
المنطقي بالذات إنما هو في المعرف والحجج
من قبيل المعاني لا الألفاظ لأنه كما نألف ذكر المعاني
والمعاني والموضوع في صدرك من المنطقي
بصريح في الشروع كذلك نألف إبراد بحث
الألفاظ بعد المقدمة ليعين على إفادته وإلا
ستفادته وذلك بأن يبين معاني الألفاظ المصطلح
المستعمل في محاورات أهل هذا العلم من المفرد
الركب والكل والجزئي والمطوّل كما لا يخفى
والمشكك وغيرها فالبحث عن الألفاظ من

حيث الافاده والاستفاده وهما انما تكونان
 في اللفظ بالدلائل فلذا بداء بذكر الدلائل و
 كون الشيء محيى يلزم من العلم به العلم بشئ اخر
 والاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال
 ان كان لفظا فالدلائل لفظية والآخر لفظية
 وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع و
 وتعيينه الاول بازاء الثاني فوضعيه كدلائل
 لفظ زيد على ذاته ودلائل الدوال اربع
 على ما لو لايتها وان كان بسبب اقتضاء الطبع
 كدلائل الدال عند عروص المدلول قطعية
 كدلائل اح اح على وجع الصدر ودلائل عن

النفى

ولا بد من اللزوم عقلا او عرفا من

البصر على المحي وان كان بسببا مرعيا الوضع
 والطبع فغلبة كدلائل لفظية من المسموع من
 وراء الجدار على وجود اللفظ وكدلائل الدال
 زعم التار فاشتم الدلائل شئ والمقصود
 بالبحر ههنا هو الدلائل اللفظية الوضعية
 اذ عليها مدار الالفاده والاستفاده وهي
 تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان دلائل
 اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام الموضوع
 عنه او على جزئه او على ما هو امر خارج عنه لا
 زعم قوله ولا بد اي في دلائل التزام قوله من
 اللزوم اي كون الامر الخارج بحيث يستعمل

النفى بالذات
بغير الموضوع

وتلزمها المطابقة ولو تفقد برامد

نصور الموضوع له بدونه سواء كان هذا
الذروم الذهني عقلا كما البصر بالنسبة الى
العي او عرفا كما الجود بالنسبة الى الحاشية **فولم**
يلزمها المطابقة ولو تفقد برامد لا شك ان الـ
لانه الوضعية على جزء المسمى محقق بان يطلق
اللفظ ويراد به المسمى ويفهم الجزئية الا ان
الطبع او مقدرة كما اذا شهور اللفظ في الجزاء
الآزم فالدلالة على الموضوع له وان لم تحقق
هناك بالفعل الا انها وافعه تفقد برامد
ان هذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ كان
دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله

ولا تفقد برامد

ولا عكس والموضوع ان قصد بجزء منه
الدلالة على جزء المعنى مركب من

ولو تفقد برامد **فولم** ولا عكس ان يكون اللفظ
معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فتحقق هناك
المطابقة بدون النقص والالزام ولو كان له
معنى بسيط وله لازم ذهني تحقق الالزام بدون
النقص فالالزام غير واقع في معنى من الطرفين
فوله والموضوع اي اللفظ الموضوع ان
دلالة جزء منه على جزء معناه فهو المركب والا
فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بجزءين او اربعة
الاول ان يكون لللفظ جزء والثاني معناه جزء
والثالث ان يدل جزء لفظ على جزء معناه و
الرابع ان يكون هذه الدلالة مرادة فيا تفتاء كل

لو كان له معنى مركب لا لازم
منه

امانام خبرا وانشاء واما نافي

واحد من هذين الفود الاربعه يحقو المفرد فلذلك
قسم واحد والمفرد اربعة الاول ما لا جز للفظ
نحو هو لا استفهام والثاني ما لا جز لمعناه نحو الله
والثالث ما لا دلالة له لجز لفظه على جز معناه
كقوله وعبد الله علما والرابع ما يدل جز لفظه على
جز معناه كقوله الله لا غير مفعوله كالحجران
التاخر علما الشخص لا انسان قوله امانام اي يقع
السكوت عليه كقوله فام قوله خبر ان احمل
الصدق والكذب اي يكون من شأنه ان يصدق
بها بان يقال انه صادق او كاذب قوله وانشاء
ان لم يحتملها قوله واما نافي ان لم يصح السكوت

يصدق اي وغيره والا مفرد وهو ان
استقل مع الدلالة له بجهته على احد الاربع

عليه قوله يصدق اي كان الجزء الثاني مفردا
نحو علام زيد ورجل فاضل وقام في الدار قوله
او غيره اي لم يكن الثاني مفردا الاول نحو في الدار
وخمس عشر قوله والا مفرد اي وان لم يقصد
جز منه الدلالة على جز المعنى قوله وهو ان
استقل اي في الدلالة على معناه بان لا يحتاج
فيها المضم ضميمة قوله بجهته بان يكون بحيث
كلما تحققت الصبغة التركيبية في ضمن مادة في
منصرف فيها فهم منها واحد من الاربع
الثلاثة مثلا بجهته ضروري الملتصق من ثلثه
احرف مفروحة متواليه كل تحققت فهم

كله وبدونها اسم ولا فاداة
وابصار

الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون محققا
في ضمن مادة موضوعه منصروف فيها فلا بد
في **قوله** ^{المنطقي} **قوله** كنه في اصطلاح
في عرف النخاة فعل **قوله** ولا اي وان لم يستعمل
في الدلالة فاداة في عرف المنطقيين وحرف في
عرف النخاة **قوله** وايضا مفعول مطلق لفعل غرضي
اي اض ايضا اي رجع رجوعا وفيه اشارة الى
ان هذا القسم ايضا مطلق المفرد لا للاسم
وفيه بحث لانه يقتضي ان يكون الفعل والحرف
اذا كانا محذرين المعنى داخلين في العلم والمطوية
والمشكك مع انهم لا يسمونها بهذا الاسما

لا

ان المحذ معناه فمع لشخصه وضعاعلم
وبدونهم منوطي متن

بأنه حق في موضعه ان معنيها لا ابا الكلبة

والجربة فامل فيه **قوله** ان المحذ معناه اي وحده
معناه **قوله** مع شخصه اي جريه **قوله** وضعاعلم
مجب اصل الوضع دون الاستعمال فان
ما يكون مدلوله كليا في اصله مستغما في
الاستعمال كاسماء الاشارة على راي

المضاد لا يسمي على وجهها كلام وهو ان المراد
بالمعنى في هذا القسم اما الموضوع له
او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع
اللفظ له تحفيضا او بطلا فليلا في الاول لا يسمي
عدا التحفيضا واليجاز من اقسام المنكر المعنى

ان تساوت افراده ومشكك ان
تفاوت باوليه او اولويه من

الثاني

وعلى يد خل نحو اسماء الاشاره على مذهب
المصنف في متكرر المعنى ويخرج عن متحد المعنى
فلا حاجة في ^{جها}خر الى التفسير بقوله وضعنا
قوله ان تساوت اي يكون صدق هذا المعنى
الكي على تلك الافراد على السوية **قوله** ان تفاوت
اي يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراده
معد ما على صدقه على بعض اخر بالعلية او
يكون نكو صدقه على بعض اولى وانسب من
صدقه على بعض اخر وغرضه من قوله ان تفاوت
باوليه او اولويه مثلا فان التشكيك لا يخص
فيها بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشك

والضعف

وان كثر فان وضع لكل فمشرك ولا
فان اشهر في الثاني فنقول من

والضعف **قوله** وان كثر اى اللفظ ان كثير معناه
المستعمل هو فيه فلا يخلوا اما ان يكون موضوعا
لكل واحد من تلك المعاني ايندا بوضع على
اولا يكون كذلك والاول يسمى مشتركا
لغيره للباصم والذهب والذات وعلى الثاني
فلا محاله يكون اللفظ موضوعا لواحد من
تلك المعاني اذا المفرد مشتمل من اللفظ الواحد
ثم انه ان استعمل في معنى اخر فان اشهر
في هذا المعنى الثاني وترك استعماله في المعنى
الاول بحيث يبدأ منه الثاني اذا اطلق
بحر دا عن الفرائض فهذا يسمى منفولا وان لم

من

الى الناقل

الى الثاقل **قوله المفهوم** اي ما حصل عند العقل
اعلم انما يستفاد عن اللفظ باعتبار اداة الخ
ليست مدلوله **قوله** فرض صدق الفرض ههنا
يعني نحو ان العقل لا يقدر برؤية لا يستعمل
صدق الخرجي على الكثيرين **قوله** امتنع افراد
كثيرك الباري تعالى **قوله** وامكنت اي لم يشك
افراد في الخارج فليشمل الواجب والممكن الخ
كلها **قوله** لم توجد كما اعتقا **قوله** مع امكان
الغير كالشمس **قوله** امتناعه كفهو واجب
الوجود **قوله** والكثير مع الناهي كالكوك
البعيد البان **قوله** او عدمه كمعلومات البان

ولم يوجد او وجد الواحد فقط مع امكان
الغير او امتناعه والكثير مع النسخ او عدم
والكليات من

عن اسمه كما النفس لنا طفة على مذهب الحكماء
والكليات قوله ان نفارفا كليا ممثبا بنان كل كليات
لا بد من ان يتحقق بينهما احدى النسبه الا
ربع البناين الكلي والنساوى والعموم المطلق
والعموم من وجبه ذلك لانها اما
ان لا يصدق شئ منهما على شئ من افراد
الاخر او يصدق فعلى الاول فهما ممثبا بنان
كالانسان والحجر وعلى الثانى فاما ان لا
يكون بينهما صدق كلي من جانب اصلا او كونه
فعلى الاول فهما اعم واخص من وجبه كالحجر
والا يصدق على الثانى فاما ان يكون الصدق

الحق

ان نفارفا كليا ممثبا بنان والا فان
بضادفا كليا من الجانبين ففسا وبان من

الكلي من الجانبين او من جانب واحد فعلى الا
ول فهما ممثبا وبان كالانسان والناطق
وعلى الثانى فهما اعم واخص مطلقا كالحجر
والانسان فمرجع النساوى الى موجبين
كليات نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان
ومرجع البناين الى سالبين كليات نحو لا حجر
من الانسان بحجر ولا شئ من الحجر بانسان ومن
العموم والخصصوص مطلقا الى موجب كليه
موضوعها الاخص ومحولها الاعم وسالبة
بجزئه موضوعها الاعم ومحولها الاخص
كل الانسان حيوان وبعض الحيوان ليس

ونقيضها كذلك او من جانب واحد فاعم
واخص مطلقا ونقيضا لها بالعكس ^{من}

بالنسان ومرجع الحوم من وجه الى وجهه
جزائسه وسالبيين جزئين نحو بعض الحيوان
ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض
الابيض ليس بحيوان **قوله** ونقيضا لها كذلك
يعني ان نقيض النسا وبين ايضا ميسا وبان
اي كل ما صدق عليه احد النقيضين صدق
عليه نقيض الاخر اذ لو صدق احدهما بدين
الاخر لصدق مع عين الاخر ضرورة استحال
ارتفاع النقيضين فصدق ^{بوجه} عين الاخر بدين
عين الاول لا ملنا ع اجتماع النقيضين فهذا
يرفع النسا وي بين العينين مثلا لو قصد الا

النسان

النسان على شيء ولم يقصد اللاناطق لصدق
عليه الناطق فيصدق الناطق ههنا بدون
الا نسان هذا ^{هنا} **قوله** ونقيضها
بالعكس اي نقيض الاعم والاخص مطلقا
اعم واخص مطلقا لكن بعكس العيني فنقيض
الاعم اخص ونقيض الاخص اعم يعني كل ما صدق
عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص
وليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه
نقيض الاعم اما الاول فلا لانه لو صدق نقيض الا
اعم على شيء بدون نقيض الاخص لصدق
مع عين الاخص فيصدق عين الاخص

والافن وجه بين نقضيهما

بدون عين الاعم هذا خلف مثلا لو صدق
الاحوان على شئ بدون الانسان فله
عليه الانسان وبمستنع هناك صدق المحل
لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الاشياء
بدون الحيوان وهو محال واما الثاني فلا
بعد ما ثبت ان كل نقض الاعم نقض الاخص
فلو كان كل نقض الاخص نقض الاعم لكان
النقضان متساويين فيكون نقضاها وهما
العنوان متساويين كما مر وقد كان العبدان
اعم واخص مطلقا هذا خلف قوله والافن وجه
اي وان لم ينصادفا كتابا من الجانبين او من

جانب

باني جزئ من

جانب واحد اصلا فن وجه قوله باني جزئ
الباني الجزئي وهو صدق كل من الكلين بدون
الاخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان
عموم من وجه وان لم يصدقا معا اصل كان
بينهما باني كلي فالبيان الجزئي يتحقق في ضمن
العموم من وجه وفي ضمن الباني الكلي ايضا
ثم ان الامر بين الذين بينهما عموم من وجه
قد يكون بينهما ايضا عموم من وجه
كالحيوان والابيض فان بين نقضيهما
وهما اللاحيوان واللاابيض عموم
من وجه وقد يكون بين نقضيهما باني كلي

كالمباني

كالمجوان واللا انسان فان بينهما عموم
وجبر وبين نقضيهما وهما اللاجوان والا
لسان مباني كبر فلهذا قالوا ان بين
الاعم والاعم والاحض من وجه مباني
لا العموم من وجه فقط ولا المباني الكلي فقط
قوله كالمباني يعني كما ان بين نقضي
الاعم والاحض من وجه مباني جزئية
كذلك بين نقضي المباني مباني جزئية فانه
لما صدق كل من العينين مع نقض الاخر صدق
كل من النقيضين مع عين الاخر فيصدق
كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة وهو

المباني

المباني الجزئية ثمراته قد تحقق في ضمن المباني
الكلي كالموجود والمعدوم فان بين
وهما اللا موجود واللا معدوم ايضا مباني
كلا وقد تحقق في ضمن العموم من وجه كالا
لسان والمجر فان بين نقضيهما اعني اللا انسان
واللا جرح عموما من وجه فلان قالوا ان بين
نقضيهما مباني جزئية حتى يصح في الكل
هذا واعلم ايضا ان المصنف اخذ ذكر نقض
المباني بين لوجهين الاول اي قصد الا
ختصار بقيا الى نقض الاعم والاحض من وجه
والثاني ان تصور المباني الجزئية من حيث

وقد يقال الجزئى للاخص وهو اعم
من

انه مجرد عن خصوص فرد به موقوف على
نحو فرد به اللذين هما الغنوم من وجبه
الكل فقبل ذكر فرد به كليهما لا يثنى ذكره **قوله**
وقد يقال الجزئى يعنى ان لفظ الجزئى كما يطلق
على المفهوم الذى يمنع ان يجوز صدق على
كثير من كذلك يطلق على الاخص من شئ وعلى
الاول يثبت بيقين المحققى وعلى
الثانى بالاضافى والجزئى بالمعنى الثانى
اعم منه بالمعنى الاول اذ كل جزئى خفيف
وهو مندرج تحت مفهوم عام واقله الجزئى
والشئ والامر ولا عكس اذ الجزئى للاضام

فإنما

وهو اعم من

قد يكون كلياً كالانسان بالنسبة الى
الحيوان ولشأنه **قوله** وهو اعم على جواب
سؤال مقدم كان قال لا يقول للاخص
على ما علم سابقا هو الكلى الذى يصدق عليه
كل اخر صدقاً كلياً ولا يصدق هو على ذلك
الاخر كذلك والجزئى الاضافى لا يلزم ان يكون
كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقة فتفسير الجزئى الا
ضافى بالاخص بهذا المعنى تفسير بالاخص **فإنما**
فاجاب بقوله وهو اعم اى الاخص المذكور
ههنا اعم من الاخص المعلوم اتفاقاً ومنه يعلم
ان الجزئى بهذا المعنى اعم من الجزئى المحقق

فصل والكلبات جنس الأول الجنس وهو
من

بان النسبه الزاما وهذا من فوائد بعض
مشايخنا طاب ثراه قوله والكلبات جنس
اي الكلبات التي لها افراد بحسب نفس
الامر في الذهن اذ في الخارج منحصر في
خمسة انواع اما الكلبات الفرضيه التي
لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا فلا يتعلق
بالبحث عنها غرض بعينه ثم ان الكل اذا
الى افراده المحققه ونفس الامر فاما ان يكون
عين حقيقه تلك الافراد وهو النوع كما
لاسان اوجز حقيقتهما فان كان تمام
المشرك بين شئ منها وبين بعض الاخر

المر

المقول على الكثر المختلفه الخبايا في جواب ما هو فان
كان الجواب عن الماهيه وعن بعض المشاركات هو الجواب
عنها وعن الكل ففريق كالحيوان والافريق كالجم

الجنس والا فهو الفصل ويقال لهذا السلا
ذاتيات او خارجا عنها ويقال له العرض
فاما ان يخص بافراد حقيقه واحده او لا
فالأول هو الخاصه والثاني هو العرض العام
فهذا دليل المحصا وكلبات في الخمسة قوله

المقول اي المحمول قوله في جواب ما هو
ما هو سؤال عن تمام الحقيقه فان اقتصر في
السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال عن
تمام الماهيه المخصصه به فيرفع النوع في الجواب
ان كان المذكور امرا شخصيا او لحد الثا
ان كان المذكور حقيقه كليته فان جمع في

الثاني النوع وهو المقول على الكثير المنقفة
الحقيقة في جواب ما هو وقد يقال من

السؤال بين الامور كان السؤال عن تمام الماهية
المشتركة بين تلك الامور ان كانت منقفة
كان المسؤل عنه تمام الحقيقة المنقفة المتحددة
في تلك الامور فيبعض النوع ايضا في الجواب
وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسؤل عنه
تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقائق المختلفة
وقد عرفت ان تمام الحقيقة الذي المشترك
بين الحقائق المختلفة هو الجنس فيبعض الجنس
في الجواب فالجنس لا يبدأ فيرفع جوابا عن الثاني
وعن بعض الحقائق المتماثلة لها المشاركة بالماهية
وذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا عن الماهية
وذلك

على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس
في جواب ما هو ويخص باسم الاضافي كالاول
بالحقيقة

من كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها
وذلك الجنس فالجنس قريب كالجواب حيث يقع
جوابا للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشاركه
في الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا للسؤال
عن الماهية وعن كل ما يشترك في ذلك الجنس فيبعد
كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان
والشجر والفرس مثلا **قوله** على الماهية هو المقول
في جواب ما هو فلا يكون الاكلية لا جوابا
دائما لما تحته لا عرضيا فالشخص والصنف
كالرومي مثلا خارجان عنها فالنوع الاضافي
دائما يكون اما نوعا حقيقيا مندرجا تحت

يعاين عن السؤال بالانسان

وبينهما عموم من وجه تضاد فيما على
الانسان ويقارنهما في الحيوان من

جنس كالانسان تحت الحيوان واما جنسا
مندرجا تحت جنس اخر كالحيوان تحت الجسم
النامي في الاول تضاد في النوع الخفي
والاضافي في الثاني يوجد الاضافي بدو
الخفي ويجوز ايضا تحقق الخفي بدو
الاضافي فيما اذا كان النوع بسيطا لا
جزءه حتى يكون له جنسا وقد مثل بالنقط
وفيه منافسة وبالجملة فالنسبة بينهما
العموم من وجه **قوله** والنقطه النقطة طرف
النقط والخط طرف السطح والسطح طرف
الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط

٩٠

والنقطه ثم الاجناس قد يربب متصاعده
الى العالي ويسمى جنس الاجناس والافواع
من

غير منقسم في العرض والعمق والنقطه غير
منقسم في الطول والعرض والعين فهي العرض
لا تقبل القسمة اصلا واذا لم تقبل القسمة اصلا
لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان
هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج والجنس
ليس جزء خارجا بل هو من الاجزاء العقلية
فجاز ان يكون للنقطه جزء عقلي وهو جنس لها
وان لم يكن لها جزء في الخارج **قوله** متصاعده
بان يكون الترتيب من خاص الى عام وذلك لان
جنس الجنس يكون اعم من الجنس وهكذا الى
جنس الذي لا جنس لها له فوفه وهو العالي في
المرتبة

منازل الى السافل ويسمى نوع الانواع وما
بينهما متوسطان الثالث افضل وهو المقول على
الشيء جواب من

وجنس الاجناس كالجوهر **قوله** منازل لان
 يكون التفرع من عام الى خاص وذلك لان
 نوع النوع يكون اخص من النوع وهكذا الى
 ان ينتهي الى نوع لا نوع له محله وهو السافل لان
 ونوع الانواع كالانسان **قوله** وما بينهما اي
 ما بين العالي والسافل في سلسلة الانواع
 والاجناس ستي متوسطات فابن الجنس
 العالي والجنس السافل اجناس متوسطه وما
 بين النوع العالي والنوع السافل انواع متوسطة
 هذا ان رجع النظر الى مجرد العالي والسافل
 وان عاد الى الجنس العالي والنوع السافل

الزوائد

لان العالي لا يكون نوعا بل هو جنس
 والجنس لا يكون نوعا بل هو جنس
 والجنس لا يكون نوعا بل هو جنس

اي شيء ذاته فان من عن المشاركات
الجنس الهرب من

المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس
 والنوع السافل متوسطات اما جنس متوسط فقط
 كالنوع العالي او نوع متوسط فقط كالجنس السافل
 او جنس متوسط ونوع متوسط معا كالجسم

الثاني ثم اعلم ان المصطلح يفرع للجنس المفرد
 والنوع المفرد اما لان الكلام فيما يفرع
 المفرد ليس اطلاقا في سلسلة الترتيب واما

العدم يبين وجوده **قوله** اي شيء اعلم ان
 كلمة اي موضوعة لطلب بها ما بين الشيء
 بشاركم فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذ لا
 شجرا عن بعيد واليه انتم حيوان لكن نودت

الانواع هي التي يكون نوعا

الانسان الحيوان الجسم الثابت
 النوع السافل النوع المتوسط النوع العالي
 الجنس السافل الجنس المتوسط الجنس العالي فقط

الانواع هي التي يكون نوعا
 والجنس لا يكون نوعا بل هو جنس
 والجنس لا يكون نوعا بل هو جنس

الانواع هي التي يكون نوعا
 والجنس لا يكون نوعا بل هو جنس
 والجنس لا يكون نوعا بل هو جنس

في انهم هل هو انسان او غير او غيرهما نقول
 اي جوان هذا بجواب بما يخصه ويثبت عن ما
 ركانه في الجواب اذا عرف هذا فقول اذا
 قلنا الا انسان اي شي هو في ذاته كان العلم
 دائما من ذات بانيات الا انسان لثبوت عن ما يشاركه
 في الشك فصح ان بجواب بانه جوان ناطق كل
صح ان بجواب بانه ناطق بلزم صحته وقوع الحق
 في جواب اي شي وايضا بلزم ان لا يكون غير
الفصل ما نعا لصدقه على الحق وهذا من ما
 استشكله الامام الرازي في هذا المقام واجب
صاحب المحاکمات بان معنى اي شي وان كان

يشخصه
 وهو ان يقول
 في جوابنا نقول

هو لعل الامر صوابا في المسئلة ١٩

بحسب اللغة الطلب المتم مطلقا لكن ارباب المحقق
اصطحا على انه المتم لا يكون مفوقا في الجواب
 ما هو وهذا يخرج الحق والجنس ايضا للمحقق
الطوسي في ههنا مسلك آخر واذ
واضح وهو ان لا يستل عن الفصل الا بعد
ان لعل ان للشي جنا بناء على ان ما لا جنس
له لا فضل له واذا علمنا الشي بما لجنس فطلب
ما يتر عن المشاركات في ذلك الجنس فقول
الا انسان اي جوان هو في ذاته ثمة ثمة
الجواب بالناطق لا غير فكل شي في العرف
لنا في الجنس المعلوم الذي يطلب ما يتر
 الفصل

الفصل
 في الفصل
 في الفصل
 في الفصل

الفصل
 في الفصل
 في الفصل

فقریب او البعید فبعید واذ انسابی ما
بیمه فمقوم والی ما یبینه عنه فقسّم من
 الفصل القریب وهو الناطق

الشیء عن مشارکته في ذلك الجنس وجنس
 فیدفع الاشکال بخلافه **قوله** فقریب
 كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث یبینه
 عن المشارکات في جنس القریب وهو الحيوان
قوله فبعید كالحسام بالنسبة الى الانسان
 حيث یبینه عن مشارکات في جنس البعید و

هو الجسم الناطق **قوله** واذ انسابی الخ
 الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل
 لها ونسبة الى الجنس الذي یبینه للمهية عنه
 من بین اخراده فهو بالاعتبار الاول لیم
 مقوما لانه جزء للمهية ومحمل لها وبالاعتبار
 الثاني لانه جزء للجنس

والا حذر من هذا
 اعطاء الدنيا جزاء
 جزاء الشیء ای لیه واما یحذر من

والمقوم للعالمی مقوم للسافل
 من

المقام الماهية بین الافراد
 الثاني ۱۰ نسبی مقسما لانه بانضمام الیه
 الیه مبینه الى الجنس الذي یبینه الماهية عنه
 بالجنس وجودا محصل صبا وعدما محصل صبا
 اخر كما نرى في قسّم الحيوان الى الحيوان الناطق
 والحيوان الغير الناطق **قوله** والمقوم للعالمی اللام

للاستغراق ای کل فصل مقوم للعالمی فهو
 مقوم للسافل لان المقوم للعالمی جزء للعالمی
 والعالمی جزء للسافل وجزء المجزوم جزء مقوم
 العالمی جزء للسافل ثم انه یبینه السافل عن
 کل ما یبینه العالمی عنه فیکون جزءا مبینا
 له وهذا معنی المقوم ولعل ان المراد بالعالمی
 هیهنا کل جنس او نوع یكون فوق اخره

فقریب او البعید فبعید واذ انسابی ما

وغيره لأم الاستغراق فان
 لفظة الجميع او الكل ووضع
 موضعها في المعنى من
 لا شکی

ولا عكس والمقسم بالعكس الرابع

كان فوفه احزا ولم يكن وكذا المراد بالسائل

كل جنس او يكون تحت اخر سواء كان تحت اخر او

لم يكن حتى أن المجلس المتوسط على النسب إلى المجلس

نحوه و سیاق باللسان الجمال فوفه قول اول

عکس ای کلیه معنی آنکه پس کل مفهوم الشافل مقوم

للعالم فان الناطق مفوم للسافل الذي هو

لسان وليس مفوما للعالمى الذى هو المحجوب

فولم والمقسم بالعكس الى كل مقسم للسال

مقسم للعالی لا عسل ای علیا اما الا...

فما أفقا حملا ۱۱۱ الف الف الف الف الف

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاجٍ

[illegible]

فوق

كالتقويم الاثنى عشر
 الشوايف في الجداول
 كالتقويم الاثنى عشر
 الشوايف في الجداول

[illegible]

الخارج المفعول على ما نخر حقيقه واحدا
فقط الخاص العرض العام وهو الخارج
المفعول عليهما من

فسم وأما الثاني فلان الحساس مثل المقسم

للعالى الذى هو الجسم النائم وليس مقسما

للسَّافِلِ الَّذِي هُوَ الْحَمُولُ **قوله** وهو المحتاج

اي الكلى الخارج فان المقسم مغنر في جميع
الفا للنقل في ذلك الكلى

مفهومات الأقسام واعلم ان الخاصه

قسم الخاصه شامله جميع افراد ما هي

خامنه كالحجاب لا يقوم للسان الى

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ يَهْدِيهِ اللَّهُ لَمُتْنَا وَكُلَّمَا لَمْ تَلْقَ شَيْئًا فَعَرَّيْتَهُمْ قِيَرَاءَ الْمَوْتِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِذْ يَهْدِيهِ اللَّهُ لَمُتْنَا وَكُلَّمَا لَمْ تَلْقَ شَيْئًا فَعَرَّيْتَهُمْ قِيَرَاءَ الْمَوْتِ

حسنه فالاول خاصه النوم والثاني

خاصة المحنة فان الماشع خاصه للمحمدين

...

صدر على كذا حقيقة
 قد يقال في كذا العلم
 وأما كذا في كذا العلم
 وقد قيل في كذا العلم
 لأنهم لا يأن على كذا

منه

الكل المقصود من بيان
الخطام في هذا

خاصة له في

وعلى غيرها وكل منها ان امتنع انفا كما
عن الشيء فلازم بالنظر الى الماهية او
الوجود من ^{اي الى الشيء الواحد} ^{خاصة} ^{دون} النسبة

ويعرض عام للانسان فافهم قوله وعلى غيرها
كالماشي يقال على حقيقته الانسان وعلى غيرها
من الخفاف المحبوبة قوله وكل منها اى كل من
الخاصة والعرض العام والمجمله الكلى الذى
هو عرضى لا مراده اما لازم واما مفارق
اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معرف
الاول والثاني هو الاول والثاني هو الثاني
ثم اللازم ينقسم بغيرين احدهما انه اى لازم
الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس ما هو مع
قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج
او فى الذهن وذلك بان يكون هذا الشيء

بجملہ

وبين يلزم تصور من تصور الملزوم اوضح
تصورها الجزم باللزوم من

بمبحث كل ما يتحقق في الذهن اوفي الخارج كان
هذا اللازم ثابتا له واما لازم له بالنظر
الى وجوده اى الى خصوص وجوده الخارج
اوفي الذهني فهذا القسم بالمحقق فثمان فاما
اللازم بهذا القسم فلا اثر لازم لما هيته كقول
الاربعه ولازم الوجود الخارجى كاحرف
النار ولازم الوجود الذهني لكونه حقيقه
الاشنان كله هذا القسم بسبب معقولا
ثابتا ايضا والثاني ان اللازم اما بين اغير

بين وبين له معينان احدهما اللازم
الذي يلزم نضوره من نضور المزموم كما

بمقتضى المرسوم بالذموم لا طاله

متفصلاً لم يكتب

کاشان

وغيره ^{من} بخلافه ^{من} والا فخر من مفارق

بلوم او پرول يسرغا او چطور ^{خاتمه} مفهوم
الکلی لایمی کلیاً منطقیاً و معروضه من

يلزم نصوّر البصر من نصوّر العي وهذا بقي
البين بالمعنى الاخص وح فغير البين هو
اللازم الذي لا يلزم نصوّر من نصوّر الملو
كالناسه بالقوة للانسان الثاني من معنى
البين هو اللازم الذي يلزم من نصوّر
مع نصوّر الملو والنسبة بينهما البحر
كزوجيه الاربعه فان العقل بعد نصوّر لا
ربه والزوجيه والنسبة الزوجيه اليها
يحكم جرما بان الزوجيه لا دفعها وذلك
يقال له البين بالمعنى الاعم وح فغير البين
هو اللازم الذي لا يلزم من نصوّر مع نصوّر
اللازم

المرزوم والنسبة بينهما المحرم بالمرزوم كالحديث
العالم فهذا التقسيم الثاني بالعنفقة تقسمان الأولى
ان القسمين المحاصلين على كل نقد بل بما يشبه
بابين وغير البين **قوله** يدوم كحركة الفلك
فانما دأته للفلك وان لم يمنع انفكاكما عنه
بالنظر الى خاتمه **قوله** بسرعة كحركة الحمل وصفه
الوجل او يطووه كالشباب **قوله** مفهوم الكل اي
ما يطلق عليه لفظ الكل يعني المفهوم الذي لا
يمنع فرض صدق على كثير فيسمى متطفاً لا
المتطفي يقصد فيمن الكل هذا المعنى **قوله** ومعنى

المتطفي يقصد ومن الكلي هذا المعنى قوله ومعنى
 اي ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان
 بعبارة اخرى باخذ مفهوم الكل من حيث هو بلا اعتبار الزيادة
 خصوصية وبقدره وعلية احكاما
 يكون تلك الاحكام ملزمة لنا
 من جميع ما يصدق عليه
 حاشية

لذا في ان الكلي العنلي غير موجود فيه فان انتقاء
 الجزء ليسلزم انتقاء الكل وانما النزاع في ان
 الطبيعي كالانسان من حيث هو لا انسان الذي
 يعرضه كلبه في العنل هل هو موجود في
 الخارج بوجوه افراد ام لا بل ليس الموجود
 فيه الا الافراد والاول مذهب جمهوره
 الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم
 من لو وجد الكلي في الخارج في صنفه
 لزم انصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة
 وجود الشيء الواحد في الامكان المتعدده وهو

هذا هو المذهب الاول وهو ان الكلي العنلي غير موجود فيه فان انتقاء الجزء ليسلزم انتقاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو لا انسان الذي يعرضه كلبه في العنل هل هو موجود في الخارج بوجوه افراد ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهوره الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم من لو وجد الكلي في الخارج في صنفه لزم انصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة وجود الشيء الواحد في الامكان المتعدده وهو

هذا هو المذهب الاول وهو ان الكلي العنلي غير موجود فيه فان انتقاء الجزء ليسلزم انتقاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو لا انسان الذي يعرضه كلبه في العنل هل هو موجود في الخارج بوجوه افراد ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهوره الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم من لو وجد الكلي في الخارج في صنفه لزم انصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة وجود الشيء الواحد في الامكان المتعدده وهو

فصل معرف الشيء ما يقال عليه لا فاده تصور ونحوه
 ان يكون متساويا واجليا فلا يصح التعريف بالا

مع وج معني وجود الطبيعي هو ان افراد

موجودة وفيه تامل ونقص في حواشي

قوله معرف الشيء بعد النزاع عن بيان

ما يربك منه المعرف شاع في البحث عنه

وقد علم ان المقصود بالذات في هذا النص

هو البحث عنه وعن الحج وعرفه بانه ما يميل

على الشيء الى المعرف ليقيد تصور هذا الشيء

اما بكنهه او بوجه بمنازعه له ولهذا لم يبح

ان يكون اعم لان لا يقيد شيئا منها كما يجوز

في تعريف الانسان فان الجون ليس كنه

الانسان لان خفيته الانسان هو الجون

الانسان لان خفيته الانسان هو الجون

الانسان لان خفيته الانسان هو الجون

الانسان لان خفيته الانسان هو الجون

هذا هو المذهب الاول وهو ان الكلي العنلي غير موجود فيه فان انتقاء الجزء ليسلزم انتقاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو لا انسان الذي يعرضه كلبه في العنل هل هو موجود في الخارج بوجوه افراد ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهوره الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم من لو وجد الكلي في الخارج في صنفه لزم انصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة وجود الشيء الواحد في الامكان المتعدده وهو

هذا هو المذهب الاول وهو ان الكلي العنلي غير موجود فيه فان انتقاء الجزء ليسلزم انتقاء الكل وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو لا انسان الذي يعرضه كلبه في العنل هل هو موجود في الخارج بوجوه افراد ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهوره الحكماء والثاني مذهب بعض المتأخرين ومنهم من لو وجد الكلي في الخارج في صنفه لزم انصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة وجود الشيء الواحد في الامكان المتعدده وهو

والاخص والمساوي معرفة وكذا من الا
حقي والتعريف من

مع الناطق وايضا لا يبين الانسان عن جميع عماله
 لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الخيل في الا
 جاز ان يفيد تصور تصور هذا الاغم بالكله
 او بوجه يمتاز عن ماعده كما اذا تصورنا الا

لسان بانه حيوان ناطق وقد تصورنا في ضمنه
 الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل
 وجودا في العقل والحقي في تصور وشان التعريف
 ان يكون اعرف من التعريف لم يجوز ان يكون لخص
 ايضا وقد علم من تعريف التعريف بما يحمل على الشيء

انه لا يجوز مباننا للتعريف فتجب ان يكون مثالا في التعريف
 بالعرف

في بيان تعريف التعريف بالامام في المسائل في التعريف
 واما انما هو التعريف بالامام في المسائل في التعريف
 في بيان تعريف التعريف بالامام في المسائل في التعريف

بالفصل القريب حد وبالنحاصه رسم فان
كان مع المجلس القريب فنام والاقنافض
من

في الصدق ثم ينبغي ان يكون التعريف اعرف
 من التعريف في قصر العقل لانه معلوم موصل
 الى تصور مجهول وهو التعريف لا احق ولا
 مساو له في التحماء والضحو **قوله** بالفصل

القريب حد التعريف لا بد ان يشمل على اشرف
 التعريف وبما وبه بناء على ما سبق من امثلة
 المساوات فهذا الامر ان كان ذاتيا كان فصلا
 فرينا وان عرضا كان حاصلا لا محالة في الاد
 التعريف بسمي حد وعلى الثاني رسما ثم كل منهما
 ان اشغل على المجلس القريب بسمي حد تاما ورسما
 تاما وان لم يشغل على المجلس القريب سواء اشغل



في بيان تعريف التعريف بالامام في المسائل في التعريف
 واما انما هو التعريف بالامام في المسائل في التعريف
 في بيان تعريف التعريف بالامام في المسائل في التعريف

ولم يعتبروا بالعرض العام من

على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب
وحد او خاصه وحدها يسمى حدا نافضا وسما
نافضا هذا محصل كلامهم وفيه ابحاث لا يسعها
المقام **قوله** ولم يعتبروا اي الغوم بالعرض العام
قالوا الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه
المعروف او امتنازه عن جميع ما عداه والعرض
العام لا يفيد شيئا منها فلهذا لم يعتبروه في مقام
التعريف والحق ان عرضهم من ذلك انه لا يعتبر
في مقام التعريف انفرادا واما التعريف بجمع
امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن الجمع
مختص كتعريف الانسان بماش مستقيم القامه فكذا

في تعريفه

وقد اجتزأ النافض ان يكون اعم كاللفظ وهو
ما يقصد به تعين مدلول اللفظ

الخاص

تعريفه الخاص بالطاير لولده فهو محض تعريف
بخاصه مركبه معينه عندهم كما مر به بعض المتأخرين
قوله وقد اجتزأ النافض اشاره الى ما اجازته
المفكرين حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذات
الاعم كتعريف مثل الانسان بالحيوان فيكون
حدا نافضا او بالعام كتعريفه بالماشي فيكون
اسما نافضا بل يجوز والتعريف بالعرض الا
خص ايضا كتعريف الحيوان بالضاحك لكن اللفظ
لا يعيد به لغيره انه تعريف بالحق وجوهر اصل
قوله كاللفظ اي كما اجتزأ في التعريف اللفظ
ان يكون اعم كقولهم سعد انه نبي **قوله** ليس

بمعرفة

فصل التصديقات الفضية قول يحمل الصدق

والكذب فان كان الحكم فيها يثبت شيئا او ينفي عنه محالة مواجهة او سالبه من

مدلول اللفظ اي بعين مسمى اللفظ من بين المعاني

المحرز ونزاع الخاطر فليس فيه تحصيل محمول

من معلوم كما في التعريف المحض للفظي فافهم

قوله قول القول في عرف هذا لفظ يقال للمركب

سواء كان مركبا معقولا او ملفوظا فالعرف

يشمل القضية المعقولة والمفوضة قوله الصدق

الصدق هو المطابقة للواقع والكذب هو اللام

مطابقه وهذا المعنى لا يتوقف معرفة على معنى

الجزء والفضية فلا دور قوله موضوعا لانه

وضع وعين ليحكم عليه قوله محمول لانه امر جعل

حملا لموضوعه قوله والدال على النسبة اي اللفظ

المدلول

ولست المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به

محمول والدال على النسبة رابطه واستعبر لها

هو من المذكور في القضية المفوضة الذي يدل على

النسبة المحكية بسمي رابطه لنسبة الدال

باسم المدلول فان الرابطه حقيقه هي النسبة

المحكية وفي قوله والدال على النسبة اشارة

الى ان رابطه ادائه لدلالة لها على النسبة

التي هي معنى حرفي غير مستقل واعلم ان الرابطه قد

تذكر في القضية وقد يحذف والقضية على

الاول بسمي ثلاثيه وعلى الثاني ثنائيه قوله

وقد استعبر لها هو اعلم ان الرابطه تنقسم

الى زمانية يدل على قران النسبة المحكية

باحد لانه الثلثة وغير زمانية بخلاف

ذلك وذكر الفارابي ان الحكمة الفلسفية
 لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية وجدوا
 القوم ان الرابطة الزمانية في لغة العرب هي
 الافعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك
 اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام اسم
 الفارسية واسمين في اليونانية فاستعاروا
 للرابطة الغير الزمانية لفظ هو وهي ونحوها
 مع كونها في الاصل ^{اسماء} الادوات فهذا ما اشك
 اليه المصنف بقوله وقد استعملها هو وقد
 يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة
 من الافعال الناقصة نحو كان وموجود

فان يذكر

والأشربة وليسمى الجزء الأول مقدمات
 من

فولنا زيد كان فانما ^{او} أومر موجود شاعرا

قوله والأشربة أي وان لم يكن الحكم بثبوت

شيء أو نفيه منه فالقضية شرطية سواء كان
 الحكم بثبوت النسبة على تقدير آخر أو على

ذلك الثبوت أو بالمناقاة بين الشئين

أو سلب تلك المناقات في الأولى شرطية

منفصلة والثانية شرطية لمنفصلة وأعلم

حصر القضية في الجملة والشرطية علميا

فخرج المصنف على ما بين من النفي والاثبات

وأما حصر الشرطية في المنطلة والمنفصلة

فاستغنى قوله مقدمات لنقد مبر في الذكر

لشيء أو نفيه منه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت النسبة على تقدير آخر أو على ذلك الثبوت أو بالمناقاة بين الشئين أو سلب تلك المناقات في الأولى شرطية منفصلة والثانية شرطية لمنفصلة وأعلم حصر القضية في الجملة والشرطية علميا فخرج المصنف على ما بين من النفي والاثبات وأما حصر الشرطية في المنطلة والمنفصلة فاستغنى قوله مقدمات لنقد مبر في الذكر

فخرج المصنف على ما بين من النفي والاثبات وأما حصر الشرطية في المنطلة والمنفصلة فاستغنى قوله مقدمات لنقد مبر في الذكر

الجزء الأول

ولا يلزم الجزئية من

الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل ما لا يثبت
قوله ولا يلزم الجزئية اعلم ان القضايا المعبرة
في العلوم هي المحصورات الاربع لا غير ذلك
لان الجملة والجزئية مثلان اذ كل ماصدا
الحكم على افراد للوضوع في الجملة صدق على بعض
افراده وبالعكس فالجملة مندرجة تحت الجزئية
والشخصية لا يبحث عنها بمخصوصها فانه لا
كال معرف الجزئيات لغيرها وعدم ثباتها
فلما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها
على الاشخاص اجمالا والطبيعة لا يبحث عنها في العلوم
اصلا فان الطبائع الكلية من حيث نفس مفهومها

لما هو مقرر

فلابد في الموجد من وجود الموضوع محققا وفي
الخارجية او مفردا فالمحقيقة وهذا فالدقيقة
وقد يجعل من

كما هو موضوع الطبيعة لا من حيث تحققها
في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا
كال معرفة احوالها فانحصرت في القضايا المعبر
في المحصورات الاربع **قوله** لابد في الموجد
اي صدقها وذلك لان الحكم في الموجد
يثبت شيئا لشيء ويثبت شيئا لشيء مع ثبوت
المثبت له اعني الموضوع فانما يصدق هذا
الحكم اذا كان الموضوع محققا موجودا املا

الخارج ان كان الحكم يثبت المحمول له هناك
او في الذهن كذلك ثم القضايا المعبر
باعتبار وجود موضوعها ثباتا على ثلث اقسام

لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج
 ممثلا في كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود في
 الخارج فهو حيوان وفي الخارج واقعا على الموضوع
 الموجود في الخارج مفقدا في كل انسان حيوان
 بمعنى ان كل ما لو وجد في الخارج كان انسانا فليس
 على تقدير وجوده حيوان وهذا الوجود المفقود
 اما احصائه في الافراد الممكنة لا المتعدي كاه
 لافراد الاشياء وشريك البارئ واقعا على
 الموضوع الموجود في الذهن كقولك شريك
 البارئ ممنوع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل وفي
 ضد العقل شريك البارئ فهو موصوف
 في الذهن

حرف السلب جزا من جز فليس معدولة
والا فخصاله وقد بصرح من

في الذهن بالامتناع وهذا اما اعين في
 الموضوعات التي ليس لها افراد ممكنة التحقق
 في الخارج اصل قوله حرف السلب كل وليس
 وغيرهما مما يشار لها في معنى السلب قوله من جز
 اي من الموضوع فقط او من المحمول فقط او
 من كليهما فالفضية على الاول تسمى معدولة
 الموضوع قوله على الثاني معدولة المحمول و
 على الثالث معدولة الطرفين قوله معدولة
 لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة
 فاذا استعمل لا في هذا المعنى كان معدولا
 عن معناه الاصل فثبت الفضية التي هي

بلفظه النسبة فوجهه وما به البيان
وجه من

الحرف جزء من جزئها معدولة تسميته لكل
باسم الحرف والفضية التي لا يكون حرف السلب
جزء من طرفها يسمى محصلة **قوله** بلفظه النسبة
ان نسبة المجرول الى الموضوع سواء كانت انجاء
او سلبية تكون لا محالة مكسبة في نفس الامر
والواقع بلفظه مثل الضرورة او الدوام
او الامكان او الامتناع او غير ذلك
قلت الكسبة الواقعة في نفس الامر يسمى
مادة الفضة ثم قد يصرح في الفضة بان
تلك النسبة مكسبة في نفس الامر بلفظه كذا
لأن الفضة حادثة في موجهه وقد لا يصرح
بذلك

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

فان كان الحكم فيها ضرورة النسبة مادام
هو ذات الموضوع موجودة فضرورية
مطلقة من

بدل لك فبلفظه الفضة مطلقة واللفظ الدال
عليها في الفضة المفوض به والصورة
العقلية الدالة عليها في الفضة المخولة
يسمى وجه الفضة فان طابقت الجهة الماد
صدقت الفضة كقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة ولا كذب كقولنا كل انسان
حجر بالضرورة **قوله** فان كان الحكم فيها ضرورة
النسبة الخ اي قد يكون الحكم في الفضة
الموجه بان النسبة الثبوتية او السلبية
ضرورية اي مشغلة لا تفكك عن الموضوع
وهو على اربعة اوجه الاول انها ضرورية

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

بلفظه النسبة
فوجهه
ما به البيان
وجه من

او مادام وصفه فشرطه عامة او في وقت
معين فو^{فقط} فشرطه مطلقه او غير معين
فمنشئ مت

مادام ذات الموضوع موجوده بمحو كل انسان
حيوان بالضرورة ولا شئ من الانسان
بالضرورة فنتي^{الفضية} ح ضرورية
مطلقة لا شئ لها على الضرورة وعدم تقييد
الضرورة بالوصف او الوقت الثاني انها
ضرورية مادام الوصف العنواني ثابتا
لذات الموضوع بمحو كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتبا ولا شئ منه ليكن
الاصابع بالضرورة مادام كاتبا فنتي^ح
مشرطه عامة لا شئ لها الضرورة بالوصف
العنواني وكون هذه الفضية اعم من

المرزوقه

مطلقة او بدوامها مادام الذات قد اتم
مطلقة او مادام الوصف غير مت

الشرطه الخاصه كما سيجي الثالث انها ضرورية
في وقت معين بمحو كل من يتخلف بالضرورة و
في حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شئ
من القمر يتخلف بالضرورة وقت التوزيع
فتي^ح وتبينه مطلقه لتقييد الضرورة بالوقت
وعدم تقييد الفضية بالادام الرابع انها ضرورية
في وقت من الاوقات كقولنا كل انسان يتنفس
بالضرورة وقتا ما ولا شئ منه يتنفس بالضرورة
وقتا ما فنتي^ح فنتي^ح مطلقه لكونه في
الضرورة فيها منشئ اي غير معين وعدم تقييد
الفضية بالادام فوله فنتي^ح مطلقه والوقت

بين الضرورة والدوام ان الضرورة شماله
اتفكاك الشيء عن شيء والدوام عدم اتفكاك ^{عبارة عن شيء}
عنه وان لم تكن مستجيلا لدوام الحركة للفلك
ثم الدوام اعني عدم اتفكاك للتسبب لا يتجأ
او السلبه عن الموضوع اما ذاتي او وصفي قل
كان الحكم في الموجه بالدوام الذاتي
بعدم اتفكاك التسبب عن الموضوع مادام
ذات الموضوع موجودة سميت الفضية دالة
لاشمالها على الدوام ومطلقة لعدم تفيد الدوام
بالوصف العنواني وان كان الحكم بالدوام
الوصفي اي بعدم الاتفكاك التسبب عن ذات

الدوام

او بفعليتها فطلقه العامة من

الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتا لذلك
الذات سميت عربية لان اهل العرف ^{فهموا}
بذا المعنى من الفضية السالبة بل من الفضية
الموجبة ايضا عند الاطلاق واذا قيل كل كاتب
منحرك الاصابع فلهما ان ذلك الحكم ثابت
مادام كاتبا وعامة لكونها اعم من العربية الحا
صية التي سيجي ذكرها قوله او بفعليتها
اي يتحقق النسبة بالفعل فطلقه عامة فالمطلقة
العامة هي التي فيها يكون التسبب منحقة با
لفعل اي في احد الارزمنة الثلاثة وتسببها
بالمطلقة لان هذا هو المفهوم من الفضية عند

او لعدم الضرورة خلافها فممكنة عامة
هذه لبساط وقد يقبل من

اخلافها وعدم ثبوتها بالضرورة والاول
 او غير ذلك من الجملات وبالعامه لكونها اعم
 من الوجودية الدائمة واللا ضرورية على
 سبيل **قوله** او لعدم ضرورة خلافها الخ اي اذا
 حكم في القضية بان خلاف النسبة المذكور
 فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالامكان
 العام يعني ان الكنايت غير مستحيلة له بمعنى
 سلبها عنه ليس ضروريا سميت القضية **خ**
 ممكنة لاشتمالها على الامكان وهو سلب الضرورة
 وعامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة **قوله** هذه
 لبساط اي القضايا الثمانية المذكورة من جملة

الموجبات

وقد يقبل من

الموجبات لبساط اعلم ان القضية الموجبة
 اما بسيطة وهي ما يكون حقيقتها اما ايجابا
 فقد او سلبا فقط كما مر **ك** من الموجبات
 الثمانية واما مركبة وهي التي يكون حقيقتها
 مركبة من الايجاب والسلب بشرط ان لا
 يخرب الثاني فيها مذكورا بعبارة مستقلة
 سواء كان في اللفظ تركيبا قولنا كل انسان
 ضاحك بالفعل لادائما فقولنا لادائما
 الى حكم سبلي اي لا شئ من الانسان بضاحك
 بالفعل ولم يكن في اللفظ تركيبا قولنا
 كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه

القضايا ثمانية الاول
 ضرورة مطلقة الثاني
 مشروطة عامة الثالث
 وقتية مطلقة الرابع
 وندسية مطلقة الخامس
 فداية مطلقة السادس
 فنية العامة السابعة
 فظلية ثامنة الثامن
 فمكنة عامة

العامتان والوثنان المطلقان
بالادوام الذاتي فسمى المشرطة الخاصة
من

في المعنى فضيلاً مكناناً عامتان اي على انشا
كاتب بالامكان العام ولا شئ من الانسان
بكتاب بالامكان العام والعبرة بالايجاب
والسلب ج بالجزء الاول الذي هو اصل
الفضية واعلم ايضا ان الفضية المركب انما
يحصل بتفصيل فضية بسيطة بقيد مثل للادوام
واللاضرورة قوله العامتان اي المشرطة
العامّة والعرفية العامّة قوله والوثنان
اي الوثنية والمنشئة المطلقة قوله بالادوام
الذاتي ومعنى الادوام الذاتي هو ان هذه
النسبة المذكورة في الفضية ليست دائمة مادام

في المعنى فضيلاً مكناناً عامتان اي على انشا
كاتب بالامكان العام ولا شئ من الانسان
بكتاب بالامكان العام والعبرة بالايجاب
والسلب ج بالجزء الاول الذي هو اصل
الفضية واعلم ايضا ان الفضية المركب انما
يحصل بتفصيل فضية بسيطة بقيد مثل للادوام
واللاضرورة قوله العامتان اي المشرطة
العامّة والعرفية العامّة قوله والوثنان
اي الوثنية والمنشئة المطلقة قوله بالادوام
الذاتي ومعنى الادوام الذاتي هو ان هذه
النسبة المذكورة في الفضية ليست دائمة مادام

المطلقة

دار

والعرفية الخاصة والوفنية والمنشئة
وقد يقبل المطلقة العامة من

ذات الموضوع موجودة فيكون يقبضها و
فئة الفضية في زمان من الازمنة فيكون
اشارة الى الفضية مطلقة عامة مخالفة للاصل
في الكيف فافهم قوله المشرطة الخاصة
المشرطة العامة المعينة بالادوام الذاتي
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورية ما
دام كاتباً دائماً اي لا شئ من الكاتب متحرك
الاصابع بالفعل قوله والعرفية الخاصة هي
العرفية العامة المعينة بالادوام الذاتي
كقولنا بالذوام لا شئ من الكاتب يسكن
الاصابع مادام كاتباً دائماً اي كل كاتب

وموافقة في الكم

باللاضروية الذاتية فستسمى

ساكن الاصابع بالفعل **قوله** والوفية و
المنشئ لما قبله الوفية المطلقة والمنشئ ^{المطلقة}
بالادوام الذي حذف من اسمها لفظ
الاطلاق فسميت الاولى ^{والثانية} وفية منشئ
فالوفية هي الوفية المطلقة المقيده باللازم
الذي اني محو كل من حذف بالضرورة وقت
المجمل لا دائما اي لا شئ من الغير ينحرف
بالفعل والمنشئ هي المنشئ المطلقة المقيده
بالادوام الذي محو قولنا لا شئ من الاثنا
ينفك بالضرورة وفاما لا دائما اي كل شئ
ينفك بالفعل **قوله** باللاضروية الذاتية

باللاضروية

الوجودية باللاضروية من

معنى اللاضروية ان هذا النسبة المذكور
في الفية ليست ضرورة ما ذات الموضوع
موجودة فيكون هذا حكما بما كان تفهها
لان الامكان هو سلب ضرورة الطرف
المقابل كما من فيكون مفاد اللاضروية
الذاتية ممكنه عامه من لفظة للاصل في الكيف
وموافقه في الكم **قوله** الوجودية باللاضروية
لان معنى المطلقة العامة هو فعلية النسبة
وتوقف من الاوقات والاشتمالها
على اللاضروية فالوجودية باللاضروية
هي المطلقة العامة المقيده باللاضروية

وجودها

بالأضروية الجانب الموافق
من

العامة بالأضروية الذاتية بصح بغيرها
بالأضروية الوصفية وكذا بالادوام الذاتية
والوصفية لكن هذا لاحتمالات الثلاث
أبصار غير معتبرة عندهم ويبنى أن يعلم أن
التركيب لا ينحصر فيما اشترنا إليه بل سيجي إلا
شأن إلى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة آخر
لم يتعرضوا لها لكن المنتبه بعد التنبيه بما ذكره
بما يمكن من استخراج أي قدر شاء قوله والوجودية
الادائمة المطلقة العامة مقبولة بالادوام
الذاتية نحو لا شيء من الأسمان بمنتهى بالفعل
لأدائها أي كل اسمان منتهى بالفعل هي مركبة من
مطلبتين

أيضا فتسمى الممكنة الخاصة من

مطلبتين عامتين أحدهما أحد وجيز ولا
أخرى سالبة قوله أيضا أي كما انتهى حكم الممكنة
العامة بالأضروية الجانب المخالف فقد يحكم
بالأضروية الجانب الموافق أيضا فنصير القضية
مركبة من مكنتين عامتين ضرورة أن سلب
الضرورة من الجانب المخالف هو إمكان الطرف
الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق هو
إمكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية
بإمكان الطرف الموافق وإمكان الطرف
المقابل نحو كل إنسان كاتب بالامكان الخاص
فإن معناه كل إنسان كاتب بالامكان العام

وهذا المركب لأن اللادوام اشارة الى
مطلقه العامة واللاضرورية الاطلاق العامة
مخالفي للقيضة موافق للكمية

ولا شيء من الاقسام بكانت بالامكان
العام **قوله** وهذه مركبات اي هذه الفضائل
السبع المذكورة وهي المشروطة الحاصّة والمرتبة
الخاصّة والوفيّة والمندثرة والوجوديّة
الاضوريّة والوجوديّة اللا دائمة والممكنة
الخاصّة **قوله** مخالفتي الكيفية اي في الايجاب
والسلب وقد مرّ بيان ذلك في بيان معنى
اللا دوام واللا ضرورة وامّا الموافق في
الكيفية اي الكلية والجزئية فلان الموضوع
في القضية المركبة امر واحد فقد حكم بجملتين
مختلفتين بالايجاب والسلب فان كان الحكم

في الحزم

لما قد بها **فصل** الشريعة من طاعة ان حكم فيها
بشؤون النسب على فقد بر اخرى او غيرها
عن طاعة الله ورسوله

في الجزء الأول على كل الافراد كان في الجزء
الثاني على كلهما فان كان على البعض في
الأول وكذا في الثاني قوله لما قيد بهما
أي للفضية التي قيدت بهما أي بالأدوام
واللازمة ورة بمعنى الأصل الفضية قوله على
تقدير أخرى سواء كانت النسبتان يثنون
بشيئين أو سلبيتين أو مختلفتين فقولنا
كل لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا
منطوقه موجبه والمنطوقه الموجهه ما حكم فيها
بأنصال النسبتين والسالبه ما حكم فيها
لسلب اتصالها مخر ليس البقرة كلما كانت

100

ان كان ذلك لعلافة والآفاقية
و منفصلة ان حكم فيها

الشمس طالعة كاللؤلؤ موجودا وكذلك
الزوجة الموجبة ما حكم فيها بالانصال
لعلافة والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك
انصال او كان ذلك لكن لا لعلافة واما
الآفاقية فهي ما حكم فيها بغير الانصال
او نفي من غير ان يكون ذلك مستندا
الى العلافة نحو كلما كان الانسان ناطقا
فالجمار ناطقا وليس كلما كان الانسان ناطقا
كان الفرس صاهلا قوله لعلافة وهو امر ليس به
ليس صحيح المقدم الثاني كعليه طلوع الشمس
لوجود النهار في قولنا كلما كانت الشمس طالعة

ناحفاء

فالجمار

بتنا في النسبين او لا تنافيها صدقا
او كذبا وهي الحقيقة

فالجمار موجوده قوله بتنا في النسبين سواء
كانت النسبتان بشريتين او سلبيتين او
مختلفتين فان كان الحكم فيها بتنا فيها فهي
منفصلة موجبة وان كان الحكم بسلب ثنائيتها
فهي منفصلة سالبة قوله في الحقيقة فالمفصلة
الحقيقة ما حكم فيها بتنا في النسبين في الصدق
والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا او
حكم فيها بسلب ثنائي النسبين في الصدق
والكذب نحو قولنا ليس البقرة اما ان يكون
هذا العدد زوجا او منفصلا بمنسأوين

او صدقا فقط فافتر الجمع او كذا فقط
لما فتر الخلو وكل منها عندية ان كان

والمفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها شافى
النسبين او لا شافيهما في الصدق فقط نحو
هذا الشيء اما ان يكون شجرا واما ان يكون
حجرا والمفصلة المانعة الخلو ما حكم فيها شافى
في النسبين او لا شافيهما في الكذب فقط
نحو اما ان يكون زيدا في البحر واما ان لا يعرف
قوله او صدقا فقط او لا في الكذب او مع
قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجمع
في الكذب وان لا يجمعها ويقال للمعنى الاول مانعة
الجمع بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى الاعم
قوله او كذا فقط او لا في الصدق او مع قطع النظر

في الضرر

الثاني لذاتي الجريين والافاقية
من

بمعنى الاخص
عن الصدق والاول مانعة الخلو والثاني
بالمعنى الاعم قوله لذاتي الجريين او ان كان
المنافات بين الطرفين او المقدم والثاني
منافات ناشئة عن ذاتها في اى مادة تفضيها
كالمنافات بين الزوجية والفردية لا عن
خصوص المادة كالمنافات بين السواد والكتا
في انسان يكون اسود وغير كاذب او يكون
كاذبا وغير اسود يقال هذا الانسان
اما ان يكون اسودا واما ان يكون كاذبا
فالمنافات بين طرفي هذه المفصلة
لانهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد

ثم الحكم في الشرطية ان على جميع تقادير المقدم
فكلية من

بجميع السواد والكنابث في الصدق وفي
الكذب في مادة اخرى فهل منفصلة حقيقة
انفاقة **قوله** تم الحكم الى اخر كما ان الجملة
ينقسم الى محصور ومجمل وشخصية وطبيعة
لكذلك الشرطية ايضا سواء كانت متقلة
او منفصلة تنقسم الى محصور الكلية
الجزئية والمجمل والجزئية الشخصية ولا
تعمل الطبيعة ههنا **قوله** تقادير المقدم
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار هو
قوله فكلية وسورها الفصل الموجبة كلما
مهما ومتى وما في معناها في المنفصلة دائما

والمزاد

ع
او بعضها مطلقا في نسبة او محبنا فنشخصه
والا فمجهلة فالشرطية

وايد او نحوها هذا في الوجه واما في النسبة
مطلقا فسورها ليس بالشرطية **قوله** او على
بعضها مطلقا اي بعض غير معين كقولك قد يكون
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا **قوله**
في نسبة وسورها في الوجه الجزئية متقلة
كانت او منفصلة قد يكون في السالبة كذلك
قد لا يكون **قوله** فنشخصه كقولنا ان جئتني
اليوم فاكهك **قوله** والا اي وان لم يكن
الحكم على جميع تقادير المقدم وعلى بعضها
بان يسكت عن بيان الكلية والبعضية
مطلقا **قوله** فهذه هو اذا كان الشيء انسانا

三

فانتم انتم الذين كنتم تعلمون ان الله لا يهدي القوم الضالين

او مختلفان الا انهما خرجا من ابد واحد
الاتصال والاتصال عن التمام
من
دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
فلان اما ان يكون العدد منقسمين
او غير منقسم بهما **قوله** او مختلفان
احد الطرفين حلبة والاخر منطلة واحد
حلبة والاخر منفضلة او حدها منطلة
والاخر منفضلة والافسام ستة فعلبك
باسخراج ما تركنا من الامثلة **قوله** عن التمام
اي ان يصح السكوت عليهما ومحمل الصدق
والكذب مثلا فاولنا الشمس طالع مركب
ثام خبري محمل للصدق والكذب ولا
نفي بالفضة الا هذا فاذا ادخلت عليه
فانها من طالع

فصل التناقض اختلاف الفضيتين
يجب يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخر

اذا اذالا تضالا مثلا وفلت ان كانت الشمس
طالعة لم يصح حج ان يسكت عليه ولم يحمل
الصدق والكذب بل اخرجت الى ان تقوم اليه
فولت مثلا فالتمها وموجود اقول اختلاف
الفضيتين فقد بالفضيتين اما لان الشا
لا يكون بين المفردات على ما قبل واما لان
الكلام في تناقض القضا بالحق ليثبت يلزم للضرورة
ان يخرج بهذا الفيد الاختلاف الواقع
بين الموجبة والسالبة المحييتين فانها قد
يصدقان معا في نحو بعض الحيوان انسانا
وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق التناقض بين

الحيين

وبالعكس ولا بد من الاختلاف في الكم
والكيف والحيث

المحييتين قوله وبالعكس اي ويلزم من كذب
كل من الفضيتين صدق الاخرى وخرج هذه
الفيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة
الكليتين فانهما قد تكذبان معا نحو لا شيء
من الحيوان بانسان وكل انسان حيوان فلا
يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا علم اب
الفضيتين لو كانا محصورين بموجب اختلاف
في الكم كما سيجري المصنف به قوله ولا بد
من الاختلاف اي بشرطه التناقض ان
يكون احد الفضيتين موجبة والاخرى سالبة
ضروريه ان الموجبتين وكذا السالبتين

فما عدا اللؤلؤ

كل شيء رفعه فقبض القضية التي حكم
فيها بضرورة الايجاب او اليبس هو
قضية حكم فيها بسبب تلك ^{النسبة} الضرورية

مثال عدم ای در موضوع کل انسان جانب
و بعضی الفرسا جانب مثال مردم
و حیث ما الخ کل انسان جانب
و بعضی الانسان السید
مثال مردم و حیث ما الخان
و دای بعضی الشجر غیر السور دای
مگر و لم یکن الاقادة الاضافه
لم یکن متناقضای زیرا ابداً خاصه
و زید بسبب ای لیکر
و بعضی الاضافه لم یضاف
کوننا المتفرک ای بالفعی و بسبب
عسکر ای بالافقه ۳۱

والدائمة المطلقة العامة منت

وسلبك ضرورة هو عين امكان الطرف
المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان
السلب ونقيض ضرورة السلب هو امكان
الايجاب ونقيض الدوام هو سلب الدوام
وقد عرفت انتم يلزمه فعلية الطرف المقابل
فوضع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب
وسلب دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب
فالامكنة العامة تنقيض صريح للضرورة المطلقة
والمطلقة العامة لازم لنقيض الدائمة المطلقة
واللام يمكن لنقيضها الصريح وهو اللا بدوام
مفهوم محصل معبر عن الفضايا ^{الدائمة} المتعارفة

قولا

والشرطية العامة المحيطة الممكنة منت

قولا فنقيض الدائمة هو المطلقة العامة ثم
اعلم ان لنسبة المحيطة الممكنة الى الشرطية
العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية
فان المحيطة الممكنة هي التي تحكم فيها بسبب
الضرورة الوصفية او الضرورة مادوام
الوصف عن الجانب المخالف فيكون نقيضا
صريحا لما حكم فيها بضرورة الجانب المخالف
موجب الوصف فقولا بالضرورة كل كاتب
متحرك الاصابع مادام كاتبنا فنقيضه ليس
بعض الكاتب بمحرك الاصابع حين هو
كاتب بالامكان ونسبة المحيطة المطلقة

والعرفية العامة حصة المطلقة من

وهي حصة حكم فيها بفعليه النسبة حين انضاف
ذات الموضوع بالوصف العنوان العرفي
العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائم ^{لك}
لان الحكم في العرفية العامة محدود بالنسبة
ما دام ذات الموضوع متصفا بالوصف العرفي
فتقبضها الصحيح هو سلب ذلك الدائم
ولما ^{هو} وقوع الطرف المقابل في اوقات وصف
العنوان وهذا معنى الجملية المطلقة الخالفة
لهيئة العرفية في الكيف فتقبض قولنا بالدوام
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا قولنا
ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع حين هو

طائر

والتركيبية المفهوم المرددين تقبض في

كاتب بالفعل والمضام تعرض لبيان تقبض
الوقفية والمنشع المطلقين من البساط
اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سياتي من
مباحث العكوس والاعكاس ^{فيسر}
في البساط فتأمل قوله والتركيبية قد علمت
ان تقبض كل شيء رفعه واعلم ان رفع المركب
انما يكون برفع احد جزئيه لا على النجيب ^{على}
سبيل منع الخلو او يجوز ان يكون برفع
كل اجزائه فتقبض القضية التركيبية فتقبض
احد جزئيه على سبيل منع الخلو فتقبض
قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد
العكس المستوي بتدليل من **فصل**

ما دام كاتبنا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمحرك
الاصابع بالفعل فضية منفصلة ما نغز الخلو
وهو قولنا اما بعض الكاتب ليس بمحرك لا
صابع بالامكان حين هو كاجب واما بعض
الكاتب بمحرك الاصابع دائما وانث بعد
اطلاعت على حقائق المركبات ونفاض البساط
فيمكن من استخراج التفصيل **قوله** لكن في الجزئية
بالنسبة الى كل فرد يعني لا يكف في احد نقض
الفضية المركب الجزئية الفردية بين نقض
جزئها وهما الكلمتان اذ قد يكون المركب
يقولنا بعض المحيوان انسان بالفعل لا دائما
بباز

طرح الفضية من **هـ**

ويكون كل نقض جزئها ايضا وهما قولنا
لا شيء من المحيوان بالانسان دائما وقولنا
كل حيوان انسان دائما **قوله** فطريق اخير
نفس المركبة الجزئية ان يوضع افراد الموصوف كقائه
ضرورة ان نقض الجزئية هي الكلية لا الجزئية
تفيد دبين نقض الجزئين بالنسبة الى كل
واحد من تلك الافراد يقال في المثال المذكور
كل حيوان اما انسان دائما وليس بالانسان
دائما وحينئذ يصدق النقض وهو
كلية كلية مرددة الجمول فتقوله الى كل فرد
اي من افراد الموضوع **قوله** طرح الفضية

مع بقاء الصدق والكيف والموجبه انما
تتغير جزئية لجواز عموم المحمول من

سواء كان الطرفان هما الموضوع والمحمول
او المقدم والتالي واعلم ان العكس كما يظن
على المعنى المصدري المذكور كذلك يظن
على القضية الحاصلة من التبدل وذلك
الاطلاق مجازي من قبيل اطلاق اللفظ على
المفروض والحال على الخلق **قوله** مع بقاء
الصدق يعني ان الاصل لو فرض صدقه لم
من صدقه صدق العكس لا انه يجب صدقها
في الواقع **قوله** والكيف يعني ان كان الاصل
موجبه كان العكس موجبه وان كان سالبيه
كان العكس سالبيه **قوله** انما تتغير جزئية يعني
الجزئية

او التالي والسالبيه الكلية تتغير سالبيه
كلية من

الموجبه سواء كانت كلية مخول انسان
حيوان او جزئية مخول بعض الانسان جزئية
انما يتغير الى الموجبه الجزئية لا الى الموجبه
الكلية اصدق الموجبه الجزئية فظاهر ضرورة
انه انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه
الموضوع كلاً او بعضاً نصادق المحمول
الموضوع في هذا الفرد فيصدق المحمول على
افراد الموضوع في الجملة واما عدم صدق
الكلية فلان المحمول في القضية الموجبه قد
يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية
صار الموضوع اعم وليست يحمل صدق الاخص

والألزم سلب الشيء عن نفسه والمختصة لا
تغلكس أصلاً الجار من

كلها على الأعم فالعكس للألزم الصدق في
جميع المواد هو الوجهة المختصة بهذا هو
البيان في الجمليات وفي عليه الحال في
الشروط فقول له الجواز عموم المحمول بيان
للجزء السلب من المحصر المذكور وأما الأ
بحاب فبديهي كما من قوله والألزم سلب
الشيء عن نفسه فغيره ان يقال كلما صدق
قولنا لا شيء من الحجر بالإنسان والألصدق
نقبضه وهو بعض الحجر الإنسان فنقبضه لا
صل فنقول بعض الحجر إنسان ولا شيء من
الإنسان بحجر فبديهي بعض الحجر ليس بحجر وهو
السلب

لا شيء من الإنسان
بحجر صدق

عموم الموضوع أو المقدم وأما بحسب الجهة فمن المور
جملات شكل الدلائل من

السلب الشيء عن نفسه فهذا الملح متناقض
هو قبض العكس لأن الأصل صادق و
الهيئة متخفة فيكون قبض العكس باطلا
فيكون العكس حقا وهو المقدم **قوله** عموم
الموضوع **وج** يصح سلب الأخص من
بعض الأعم لكن لا يصح سلب الأعم عن بعض
الأخص مثلا يصدق بعض الحيوان ليس
بالإنسان ولا يصدق بعض الإنسان
ليس بحجر **قوله** أو المقدم مثلا يصدق
قد لا يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا
ولا يصدق قد لا يكون إذا كان الشيء إنسانا

والعامتان حبيسة مطلقه من

كان حيوانا واما بحسب الجهة يعني ان ما ذكرناه
وهو بيان انعكاس الفضاءاء بحسب الكم
والكيف واما بحسب الجهة **التي في الدائمتان**
اي الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق
قولنا بالضرورة او دائما كل انسان حيوان
صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل
حين هو حيوان والا فنصدق نقبضه وهو
دائما لا شئ من الحيوان با انسان مادام حيوانا
فهو مع الاصل ينتج لا شئ من الانسان
با انسان بالضرورة او دائما **هف قوله**
والعامتان اي المشروطة العامة والعرفية
العامة

والخاصتان حبيسة مطلقه من

العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالادام
كل كائنه من ك الا صابع مادام كائنا صدق
بعض من ك الا صابع كائنه بالفعل حين
هو من ك الا صابع والا فنصدق نقبضه
وهو دائما لا شئ من ك الا صابع بكائنه
مادام من ك الا صابع وهو مع الاصل
ينتج قولنا بالضرورة او بالادام لا شئ
من كائنه بكائنه مادام كائنا **هف قوله**
والخاصتان اي المشروطة الخاصة والعرفية
الخاصة انعكاسان الى حبيسة مطلقه مفيدة
بالادام اما انعكاسهما الى الحبيسة المطلقه

لادائم والموقنين والوجوديين
من

فلانه كلما صدقت الخاصان صدقت العلمات
وقد مر ان كلما صدقت العامتان صدقت
عكسهما المحببة المطلقة واما اللادوام
فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقضه
فنضم هذا النقض الى الجزء الاول من الاصل
فينتج شبه ونضم الى الجزء الثاني من الاصل
فينتج ما بنا في تلك الشبهة مثلا كلما صدق
بالضرورة او بالادوام كل كائنه متحرك
الاصابع ما دام كائنا لادائما يصدق في
العكس بعض متحرك الاصابع كائنه بالفعل
حين هو متحرك الاصابع لادائما اما صدق
الوجود الاول

نلاحظ ان هذه المحبة لها انما هي
تعدى الى ان يكون

الجزء الاول فقد ظهر فاسبق واما صدق
الجزء الثاني اي اللادوام ومعناه ليس
بعض المتحرك الاصابع كائنه بالفعل فلانه
لو لم يصدق لصدق نقضه وهو قولنا
كل متحرك الاصابع كائنه دائما فنضم الى الجزء
الاول من الاصل ونقول كل متحرك الاله
صابع كائنه دائما وكل كائنه متحرك الاله
صابع ما دام كائنا ينتج كل متحرك الاصابع
دائما فنضم الى الجزء الثاني من الاصل
نقول كل متحرك الاصابع كائنه دائما ولا
شي من الكائنه يتحرك الاصابع بالفعل

والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس
للمكنيات ومن السوالب من

ينج لا شيء من متحرك الاصابع بجزء الا
صابع وثنا في التنبية السابقة فليزم من صدق
التقيض اللادوام العكس اجتماع المتناقضين
فيكون فيكون اللادوام حقا وهو المطلوب
قوله والمطلقة العامة مطلقة عامة اي هذه
القضايا الخمس تنعكس كل واحد منها الى
مطلقة عامة فيقال لو صدق كل **ج** باحد
الجهات الخمس لصدق بعض **ج** بالفعل
والا لصدق تقضيه وهو لا شيء **ج** دائما
وهو مع الاصل ينج لا شيء من **ج** هف
قوله ولا عكس للمكنيات اعلم ان صدق
وصف الموضوع

وصف الموضوع على ذاته في القضايا
المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي
وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل **ج** بالا
مكن على راي الفارابي هو ان كل ما صدق
عليه **ج** بالامكان صدق **ج** بالامكان
وليزم العكس **ج** وهو ان بعض ما صدق
عليه **ج** بالامكان صدق عليه **ج**
بالامكان وعلى راي الشيخ معنى كل **ج** **ب**
بالامكان هو ان كل ما صدق عليه **ج**
بالفعل صدق عليه **ج** بالامكان و
يكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان

وتعكس الدائمات من
دائمه من

بعض ما صدق عليه ب بالفعل صدق
عليه ج بالامكان ولا شك انه لا
يلزم من صدق الاصل ح صدق
العكس مثلا اذا فرض ان مركوب زيد
بالفعل منصرف في الضرس صدق كل
حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان
ولم يصدق عكسه وهو ان بعض
مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان
فالمصنف لما اخذنا مذهب
الشيخ اذ هو المنبأ في العرف و
اللفظ حكم بانه لا عكس للمكشبين قوله

شكر

والعائنان عرفت عامة من

وتعكس الدائمات دائمة اي الضرورية
المطلقة والدائمة المطلقة تعكس دائمة مطلقة
مثلا اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان
بحر بالضرورة او بالذوام صدق لا شئ من
الحجر بالانسان دائما والافني صدق بعض
الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل ينبج
بعض الحجر ليس بحجر دائما هف قوله والعائنان
اي العرفية العامة والمشرطة العامة
تعكسان عرفت عامة مثلا اذا صدق
بالضرورة او بالذوام لا شئ من الكا
لبساكن الا صايح مادام كائنا صدق

عرفية عامة

والخاصان عرقيّة لا دائمة

بالدوام لا شئ من ساكن الاصابع بكاتب
مادام ساكن الاصابع والابصديق
يقبضه وهو بعض ساكن الاصابع كاتب
حين هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل
ينجى بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الا
صابع حين هو ساكن الاصابع هف قوله
والخاصان اي المشروطية الخاصة والخاصة
الخاصة شغلكان عرقيّة عامة سالبة
كلية مفقودة باللدوام في البعض وهو
اشارة الى مطلقه عامة موجبة جزئية
فتقول اذا صدق لا شئ من الكاتب بلكن
الاعم

في البعض والبيان في الكل

الاصابع بالضرورة مادام كاتب لا دائما
صدق لا شئ من ساكن الاصابع بكاتب
مادام ساكن لا دائما في البعض اي بعض
السّاكن كاتب بالفعل اما الجزء الاول
فقد مر بيانه من انه لازم للعامةين وهما
اللازمين للخاصتين ولازم للاعم لازم
واما الجزء الثاني فلانه لو لا صدق
لا شئ من السّاكن كاتب دائما وهذا مع لا دائمة
الاصابع
الاصول وهو ان كل كاتب ساكن الاصابع
بالفعل ينجى لا شئ من الكاتب بكاتب دائما
واما لم يلزم اللادوام في الكل لانه يكتب

ان نقض العكس لا يصلح

في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل هـ
لصدف قولنا بعض الساكن ليس بكاتب
دائما كالارض قال المص التر في ذلك
ان لا دائم السالبة موجبه وهي لا تنعكس
الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس
المجموع الى المجموع منوطا بانعكاس المجموع
الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك
ملاحظه انعكاس الموجبات الموجبه
على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسا
الى الحبسنة الادائم مع ان الجزء الثاني
منهما وهو المطلقه العامه السالبة لا عكس
طافيزر

ينج المحال ولا عكس للبواني

لها فبذر قول ينج المحال هذا المحال اما
يكون ناشيا عن الاصل او عن نقض
العكس او عن هيئته نالفيهما لكن الاول
مفروض الصدف والثالث هو
الاول المعلوم صحته وناشيه فتعني
الثاني فيكون النقض باطلا فيكون
حقا قول ولا عكس للبواني اي السو
الباقية وهي لسعة الوقفية المطلقة
والمنفرد المطلقة والمطلقة العامة و
الممكنة العامة من البسيط والوقفية
والوجودية ثنائ والممكنة الخاصة من

بالنقيض متن

المركبات قوله بالنقيض أي بدل ليل المخلف
في مادة بمعنى أنه يصدق الأصل في مادة
بدون العكس فيعلم بذلك أن العكس غير
لازم لهذا الأصل ويبان المخلف في تلك
الفضاء أن أخضها وهي الوثنية قد
يصدق بدون العكس فأنه يصدق لاشي
من القمر يختلف وقت التبع لاد التامع
كذب بعض المختلف ليس بغير بالامكان
العام لصدق نقيضه وهو كل مختلف
قر بالضرورة وإذا تحقق الخلف وعدم
الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم إذا
لازم

فصل عكس النقيض بديل نقيض
الطرفين مع بقاء الصدق والكيف

لازم للنقيض فلو انعكس الاعم كان العكس
لازما للاعم والاعم لازم للاخص ولازم
اللازم لازم فيكون العكس لازما للاخص
ايضا وقد يتيسر عدم انعكاسه هذا خلاف
وانما اخبرنا في العكس المخترعة لانها اعم من
الكثرة والممكنة العامة لانها اعم من سائر
الموجهات وإذا لم يصدق الاعم لم يصدق
الاخص بطريق الاولى بخلاف العكس
قوله بديل نقيض الطرفين أي جعل نقيض
الجزء الاول من الاصل جزء ثانيا من العكس
ونقيض الجزء الثاني جزءا اول مع بقاء الصدق

او جعل الثاني اقلام مع مخالفة في
الكيف وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب
من

اي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا
مع بقاء الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان
العكس موجبا وان كان سلبا كان العكس
سالبا ^{مثلا} فقولنا كل ج ب شغس بعكس النقيض
الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج وهذا طريقته
الفد ما واما المناخرون فقالوا عكس
النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني او لا
وعين الجزء الاول ثانيا مع مخالفة الكيف
اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا
وبالعكس ويعتبر بقاء الصدق كما مر
فقولنا كل ج ب شغس الى قولنا لا شئ مما

ليس

في المستوي من

ليس ب ج والمضام يصح بقولهم وعين
الاول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء
الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقا
محدث لم يجال فواز هذا التعريف علم اعتبارا
ههنا ايضا تفرقة بين احكام العكس النقيض
على طريقته القد ما اذ فيه غيبة لطالب الكمال
وترك ما اورد من المناخرون اذ تفصيل
القول فيه وبما فيه لا يبعد الجال **قوله**
ههنا اي في عكس النقيض **قوله** في المستوي
يعني كما ان السالبة الكلية شغس في العكس
المستوي كقسطها والجزئية لا تنعكس اصلا

وبالعكس من

كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس
لنفسها والجزئية لا تنعكس أصلاً لصدف
قولنا بعض الحيوان لا اذنان وكن بقلنا
بعض الانسان لا حيوان وكنت بحسب
الجزئية التسع من الموجبات اعني الوقيتيين المطلقين
والوقيتين والوجوديين والممكنين والمطلقة العامة
لا تنعكس أصلاً والبواقي تنعكس على ما سبق تفصيل
من السوالب في العكس المستوي **قوله** وبالعكس
اي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في
المستوي فكأن الموجبة في المستوي
لا تنعكس الا جزئية كذلك السالبي ههنا
لا تنعكس

والبيان البيان من

لا تنعكس الا جزئية لجوار ان يكون نقيض
المحول في السالبة اعم من الموضوع ولا يجوز
سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلها
مثلاً يصح لا يصح شئ من لا اذنان بل لا حيوان
ولا يصح لا شئ الحيوان بل لا اذنان لصدف
بعض الحيوان لا اذنان كالفرس وكذلك
بحسب الجزئية الدائيات والعامات تنعكس
جزئية مطلقة والخاصات جزئية مطلقة لا
دائية والوقيتيان والوجوديان والمطلقة
العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنين على
قياس الموجبات في المستوي **قوله** والبيان

والنقيض النقيض وفلن

البيان يعني كما ان المطالب المذكور في
العكس المستوي كان ثبت بالخلف فكذا
ههنا **قوله** والنقيض النقيض اي مادة الخلف
ههنا هي مادة ثمة **قوله** وفلن انعكاس
الخلف
الخاصين الى اخر اقسام بيان انعكاس الخاصين
من السالبة الجزئية في العكس المستوي
الى العرفية الخاصة فهو ان يقال من صدق
بعض **ج** ليس **ب** مادام **ج** لا دائما اي بعض
ج **ب** بالفعل لصدق بعض **ب** ليس **ج** مادام
ب لا دائما اي بعض **ب** **ج** بالفعل وذلك يدل
افراض وهو ان يفرض ذات الموضوع لعني
بعض

انعكاس الخاصين من الوجبة

الجزئية من
بعض **ج** **د** قد **ب** بحكم لا دوام الاصل **ج** **د** ثابت
بالفعل لصدق العنوان على الذات بالفعل من الموضوع
على ما هو المتيقن فيصدق بعض **ب** **ج** بالفعل
وهو لا دوام العكس ثم يقول **ج** ليس **ج** ثابت
مادام **ب** والا لكان **ب** **ج** في بعض اوقات
كونه **ب** فيكون **د** **ب** في بعض اوقات كونه
ج لان الوصفين اذا انفارنا في ذات ثبت
كل منهما في زمان الاخر في الجملة وقد كان
حكم الاصل انه ليس **ب** مادام **ج** هف
فصدق ان بعض **ب** اعني **د** ليس **ج** مادام
ب وهو الجز الاول من العكس ثبت العكس
في الاصل

ههنا ومن السالبة المحرقة
الى العربة الخاصة

بكل اجزئته فافهم واما بيان انعكاس الخاص
من الموجبة الجزئية ففي عكس النقيض الى
العقبة الخاصة فهو ان يقال اذا صدق
بعض ب ما دام ج لا دائما اي ليس بعض
ب ما لفعل اصدق بعض ما ليس ب
ليس ج ما دام ليس ب لا دائما اي ليس بعض
ما ليس ب ليس ج ما لفعل وذلك للافتقار
وهو ان يفرض ذات الموضوع اعني بعض
ج قد ج ما لفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق
و ب ليس ب ما لفعل بحكم الادوام الاصل فصل
بعض ما ليس ب ما لفعل ب هو ملزم لا دوام
العلم

فصل الفياس قول مؤلف من

العكس لان الاثبات يلزمه نفي النفي ثم
نقول ليس **ج** مادام ليس **ب** والا لكان
ج في بعض اوقات كونه ليس **ب** فيكون
ليس **ب** في بعض اوقات كونه **ج** كما مر
وقد كان حكم الاصل انه **ب** مادام **ج** هف فصل
ان بعض ما ليس **ب** وهو ليس **ج** مادام
ليس **ب** وهو الجزء الاول من العكس فيث
العكس بكلا جزئيه فاقول الفلاس
قول اي مركب وهو اعظم من المؤلفاده
قد اعترض في المؤلف المناسبه بين اجزائه
لانه ما حوده من الالهة صرح بذلك آ

من فضا بالمره لذاته من

المحقق في حاشية الكشاف وح مذكر المؤلف
بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام
وهو المتعارف في التعريفات وفي اعتبار
التأليف بعد التركيب إشارة الى اعتبار
الجزء الصوري في الحجة فالقول ^{جنس} يشتمل المركبات
النامية وغيرها كلها ويقول مؤلف من
الفضاء يخرج ما ليس كك كالمركبات
غير النامية والفضية الواحدة المستلزمة
لعكسها او عكس نقبضها اما البسيط فقط
واما المركبة فلان المبادر من الفضاياء
الفضاياء الصريحة والجزء الثاني من المركبة
بذلك

هذا هو المقصود من قوله
فان المبادر من الفضاياء
الفضاياء الصريحة والجزء الثاني من المركبة
بذلك

قوله اخر من

ليس كذلك اولا ان المبادر من الفضاء
ما بعد في عرفهم فضا با متعدده ويقول
يلزمه خرج الاستغناء والتشثيل او لا يلزم
منهما شئ نعم يحصل منهما الضئ شئ
ويقوله لذاته خرج ما يلزم منه قول
الاخر بواسطة مقدمه خارجية كقوله
المساوات في أمسا ولب وب مساوي
فانه يلزم من ذلك ان من أمسا ولب لكن
لا لذاته بواسطة مقدمه خارجية هي
ان مساوي المساوي مساو وباس
المساوات مع هذه المقدمة الخارجية

والمراد بالمره لان
المراد بالمره لان
المراد بالمره لان

فان كان المذكور فيه بمادته و
هيشته من

فان كان المذكور فيه بمادته و
 هيشته من
 فانه يكون المذكور فيه بمادته و
 هيشته من
 فانه يكون المذكور فيه بمادته و
 هيشته من

يرجع الى قياسه وبدونها ليس من اقسام
 الموصل بالذات فاعرف ذلك والقول
 الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة و
 مطلوب **بقوله** فان كان اى القول الاخر الذي
 هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه
 وبه والمراد بهيشته الترتيب الواقع بينه
 طرفيه سواء تحقق في ضمن الايجاب او السلب
 فانه قد يكون المذكور في الاستدلال
 نقض النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو بالكلية ليس بحمار ينتج ان هذا ليس
 بالانسان والمذكور في القياس هذا انسان
 يكون المذكور

فاستثنائي ولا فافترائي
من

يكون المذكور فيه غير النتيجة كقولك في المثال
 المذكور لكنه انسان ينتج ان هذا حيوان
قوله فاستثنائي لا شماله على كلمة الاستدلال
 اعني **لكن** **قوله** والاى فان لم يكن القول الاخر
 مذكورا في القياس بمادته وهيشته وذلك
 بان يكون مذكورا بمادته لا بهيشته اذ لا يعقل
 وجود الهيشته بدون المادة وكن لا يعقل
 قياسا لا يشمل على شئ من اجزاء النتيجة مادته
 وصوريته ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله
 بمادته لكان اولى **قوله** فافترائي لا فترائي
 المطلوب فيه وهي الاصغر والاكبر والاو
 اخر

حلي او شرطى وموضوع المطلوب
من

قوله حلي اى قياس الافتراضى ينقسم الى حلي
وشرطى لانه ان كان مركبا من الحليات
الصرف فحلي نحو العالم متغير وكل متغير
حادث فالعالم حادث والافشرطى سوك
تركب من الشرطيات الصرفه نحو كلما كانت
الشمس طالعه فالنهار موجود وكلما كان النهار
موجود فالعالم مضمي فكلما كانت الشمس طالعه
فالعالم مضمي او تركب من الحليه والشرطيه
نحو كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكل
حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انسانا كان
جسما والمض قدّم البحث عن الافتراضى الى
الشرطى

من الحلي لستى اصغر ومجمله الكبريه
المتكبره اوسط وما فيه الاصغر الصغر
من

لكون رابط من الشرطى قوله من الحلي اى من
الافتراضى الحلي قوله الصغر لكون الموضوع في
الغالب اخص من المحمول واقل افرادا منه فيكون
المحمول اكبر واكثر افرادا قوله والمتكبر اوسط
لنوسطه بين الطرفين وما فيه اى المقدّمه
التي فيها الاصغر ونذكر الصغر نضرا الى
لفظ الموصول قوله الصغرى لا شتمالها
على الاصغر قوله الكبرى اى وما فيه الاكبر
الكبرى لا شتمالها على الاكبر قوله الشكل الاول
لستى اولاه لان الحلي اشاجه بدهي واتاج
البواقي فنضرك برجع اليه فيكون اسبق

والاكثر الكبرى والاوسط اما المحمول
 في الصغرى وموضوع الكبرى فهو
 الشكل الاول او محمولها فالثاني من
 وادوم في العلم **قوله** فالثاني لا مشترك مع الاول
 في اشرف المفدتين اعني الصغرى **قوله**
 فالثالث لا مشترك مع الاول في الحسن ^{مشتق} ^{من} ^{المفد}
 اعني الكبرى **قوله** فالرابع لكونه في غايه البعد
 عن الاول **قوله** ومعلتها لبعدها الحكم من
 الاوسط الى الاصغر وذلك لان الحكم في
 الكبرى ايجابا كان او سلبا انما هو على
 ما ثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب
 الشيخ فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر
 يثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم نفي الحكم
 من الاوسط الى الاصغر **قوله** مع كونه الكبرى
 يلزم

متكبد اول خيل ثلثه
 مفككته بهم
 ما بين شكلا من ك
 او فعدا بين ك شرط دان

او موضوعها فالثالث او عكس الاول
 فالرابع ويشترط في الاول ايجاب
 الصغرى من
 يلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم
 من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك
 لان الاوسط محمول ههنا على الاصغر
 يجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو
 حكم في الكبرى على بعض الاوسط لا حمل ان
 يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض
 فلا يلزم من الحكم في ذلك البعض الحكم على الا
 صغر كما يشاهد في قولك كل انسان حيوان
 وبعض الحيوان فرس **قوله** ينبغ الموضعات الكلية
 والجزئية واللام فيه للغايبه اي اشترطه
 الشرط ان ينبغ الصغرى الموجبه الكلية
 انه

وفعلينها مع كلمة الكبرى لينتج الموجبتان
مع الموجبة الكلية الموجبتين ومع السالبة
السالبين متن

والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية
الموجبتين ففي الاول يكون النتيجة موجبة كلية
وفي الثاني موجبة جزئية وان ينتج الصغير ثمان
الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبين
الكلية والجزئية على ما سبق وامثلة الكل وال
فوقه **قوله** الموجبتين ان ينتج الكلية والجزئية
قوله والسالبين اي ينتج الكلية والجزئية
قوله بالضرورة معلق بقوله ينتج والمقصود
الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للمحمور راث
الاربع بدني بخلاف انتاج سائر الاشكال
لانتاجها كما سمي تفصيلها **قوله** في الثاني اختلافها

الاول

بالضرب وفي الثاني اختلافها
في الكيف متن

اي بشرط في هذا الشكل بحسب الكيفية
اختلاف المقدمتين في السلب والافعال
وذلك لانه لو تألف هذا الشكل من الموجبتين
بحصل الاختلاف في النتيجة وهو ان الصادق
في النتيجة القياس الايجاب ثارة والسلب احمري
فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
كان الحق الايجاب ولو بد لنا الكبرى
بقولنا كل فربان حيوان كان الحق السلب
وكذا الحال لو تألف من سالبين كقولنا لا
شي من الانسان بحري ولا شيء من الناطق بحري
الحق الايجاب ولو قلنا لا شيء من الفرس

وكلية الكبرى مع دوام الصغرى
او انعكاس سالبية الكبرى من

بحر كان الحق السلب والاختلاف دليل عدم
 الاستناح فان النتيجة القول الآخر الذي
 يلزم من المقدس ^{ثابت} فلو كان اللازم من المقدس
 الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة
 ولو كان اللازم منهما السالبة لما صدق
 في بعض المواد الموجبة ^{فول} وكلية الكبرى أي
 بشرط في الشكل الثاني يجب الكم الكلية الكبرى
 اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا
 كل انسان فاطمي وبعض الحمران ليس فاطمي
 كان الحق الايجاب ولو قلنا بعض السافل
 ليس فاطمي كان الحق السلب ^{فول} مع دوام الصمم
 اذ يزعم

وكون الممكنة مع الضرورية او
لا تكبرى مشروطة من

أي شرط في هذا الشكل مجيب الجملة ^{املان} افران
 الأول احد الامرين اما ان يصدق الدوام
 على ان يكون دائما او ضرورية واما ان يكون
 كبرى من القضايا المستعكسة التي تنفكس بالقياس
 لا من الشئ الذي لا تنفكس سواها والثاني
 احد الامرين وهو ان الممكنة لا تستعمل في
 هذا الشكل الا مع الضرورة سواء كانت
 الضرورية صغرى او كبرى او كبرى
 مع مشروطة العامة او خاصة وحاصل
 ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى
 ضرورية او مشروطة عامة او خاصة

٣٠
والأشياء والاشياء
عقبة عامة
عقبة لا عامة البعض
صاحب السبيل
الباب وموضع العقبة
المطلقة والمنقطة
والعقبة العامة والمنقطة
العامة من السبيل
والعقبة والاشياء
والمنقطة الخاصة من السبيل

لينج الكلمات سالبية كلية والمختلفات
من

وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية
لاخر ودليل الشرطين انه لو لاها لزم لا
خلاف والتفصيل لا يناسب المختصر **قول**
لينج الكلمات الضروب المنجزة في هذا
الشكل ايضا اربعة حاصلة من الضروب الكبرى
الكلمة الموجبة في الصغرى بين السالبيين
المجرئية والكلمة وضرب الكبرى السالبة
الكلمة في الصغرى بين الموجبين فالضرب
الاول هو المركب من كلمتين والصغرى
موجبة نحو كل **ج** ب ولا شئ من **اب** والضرب
الثاني هو المركب من الكلمتين والصغرى

سالبية

في الكم ايضا سالبية جزئية
من

سالبية نحو لا شئ من **ج** وكل **اب** والنتيجة
فيهما سالبية كلية نحو لا شئ من **ج** او اليهما
اشار المصنف بقوله لينج الكلمات سالبية
كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى
موجبة جزئية وكبرى كلية سالبية نحو بعض
ج ب ولا شئ من **اب** والضرب الرابع هو
المركب من صغرى جزئية سالبية وكبرى
موجبة كلية نحو بعض **ج** ليس **ب** وكل **اب** و
النتيجة فيهما سالبية جزئية نحو بعض **ج** ليس
او اليهما اشار المصنف بقوله والمختلفات
في الكم ايضا اي كما انهما مختلفتان في الكيف

بالخلف او عكس الكبرى
او الصغرى متن

بناء على ما سبق في الشرائط سالبة جزئية **قوله**
بالخلف **يعني** دليل انتاج هذه الضروب
لها بين الشئيين امور الاول **الخلف** وهو
ان يحمل نقض النتيجة لا يجابه صغرى وكبرى
القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول
ما ينافي الصغرى وهذا جارية الضروب
الاربعة كلها الثاني **عكس الكبرى** لينتج
الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبه و
ذلك انما يجري في الضروب الاول و الثالث
التي يجوز ان ينتج كبرى بها سالبة كلية تنعكس كقيمتها واما الاخيرة
من الانسان فخرجت فكلها موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة جزئية

لا يطعن

في كل انسان
من الانسان فخرجت
فكلها موجبة كلية
لا تنعكس الا موجبة
جزئية

^{عكس}
نقطة الترتيب ثم النتيجة وفي الثالث
متن

لا يصلح الكبرى وبه الشكل الاول مع ان
صغرىهما ايضا سالبة لا يصلح صغرى
للكل الاول و الثالث ان تنعكس الصغرى
فيصير شكلا رابعا تنعكس الترتيب **يعني**
يحمل عكس الصغرى كبرى والكبرى
صغرى فيصير شكلا اولا لينتج نتيجة تنعكس
الى النتيجة المطلوبه وذلك انما يصور بها
عكس يكون الصغرى كلية لصلح الكبرى وبه الشكل
الاول وهذا انما هو في الضروب الثاني
فان صغراء سالبة كلية تنعكس كقيمتها واما
الاول فالثالث وصغرىهما موجبة لا تنعكس

في كل انسان
من الانسان فخرجت
فكلها موجبة كلية
لا تنعكس الا موجبة
جزئية

ايجاب الصغرى وفعليتها مع
مع كليه احديهما لينتج من

الاجزئية واما الرابع فضعفه سالبه جزئية
لا ينعكس اصلا ولو فرض انعكاسها الا يكون
الا الى الجزئية ايضا **قوله** ايجاب الصغرى
وفعليتها لان الحكم في كبرياء سواء كانا
او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما مر فلم
يُتَّخذ الا صغرى مع الاوسط بالفعل بان لا يتَّخذ
اصلا ويكون صغرى سالبه او يتَّخذ لكن لا
بالفعل ويكون الصغرى موجبة ممكنة لم
يُتَّخذ الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر
قوله مع كليه احد بهما لانه لو كانت المقدّمات
جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط

عليه بالاصغر

وهو سالب جزئية
او سلب جزئية
او سلب جزئية
او سلب جزئية

الموجبتان مع الموجبة الكلية او
بالعكس موجبة جزئية مع من

عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر
فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر
قوله الموجبتان الضروب المنتجة في هذا الشكل
بحسب الشرايط المذكورة منه فاحاصله من ضم الصغرى
الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع وضم الصغرى
الموجبة الجزئية الى الكبريتين الكلتين الموجبة
والسالبية وهذه الضروب كلها مستتكة في انها
لا ينتج الا جزئية لكن ثلاثة منها ينتج الايجاب
وثلاثة ينتج السلب اما المنتج للايجاب فاولها
الركبة من موجبتين الكلتين نحو كل ج بولكل ا
فبعض ب ا وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى

نحو بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان فرس ولا
يصدق بعض الانسان
فرس

السَّالِبَةُ الْكَلْبِيَّةُ وَالْكَلْبِيَّةُ مَعَ الْحَرْبَةِ
مَنْ لَبِثَ حَرْبَةً مَتْنٌ

والله اعلم

هـ بالخلف أو عكس الضمى و
أو الكبرى ثم التثنية ثم النجدة

والله اشاد المصنف بقوله والكلمة مع الجزئية
اي الموجزة الكلمة مع السالبة الجزئية **قوله**
بالخلف يعني بيان اشراج هذه الضروب طه
الشايع اما بالخلف وهو ههنا ان يوجز
نقص النتيجة ويجعل الكلمة كبرى وصغرى **الفصل**
لا يجابها صغرى لينتج من الشكل الاول ملنا
الكبرى وهذا يجري في الضروب كلها واما
بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول **وذكر**
حيث يكون الكبرى كلمة كما في الاول والثاني
والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصير
شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا **اولا**

[illegible]

ويخرج نتيجة ثم يعكس هذا النتيجة فانه المظهر وذلك
حيث تكون الكبرى موجبة ليصلح عكس صغرى
للتشكل الاول ويكون الصغرى كلية ليصلح
كبرى له كما في الضرب الاول والثالث
لا عين **ثاني** وفي الرابع اي من اشاج الشكل
الرابع مجببا لكم والكيف احدا لا مربي اما
ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما
اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احد
وذلك لانه لو لا احدهما لزم اما يكون
المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون
الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف
وهو الغالب

كل انسان ناطق
والا على الكبر
نطقه
كل انسان ناطق
والا على الكبر
نطقه
كل انسان ناطق
والا على الكبر
نطقه

وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو
دليل العمق اما على الاول فلان الحي في قولنا
لا شئ من الحجر بالاسان ولا شئ من المناطق
بحر هو الامتياز ولو قلنا ولا شئ من الفرس
بحر كان الحي السلب واما على الثاني فلاننا
اذ قلنا بعض الحيوان انسان وكل باطن حيوان
كان الایجاب ولو قلنا وكل فرس حيوان
كان الحي السلب واما على الثالث فلان الحي
في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس
ليس بحيوان الایجاب ولو قلنا بعض الحيوان
بهيوان كان الحي السلب ثم ان المصنف لم ينص

لينج الموجة الكلية مع الاربع
الجزئية مع السالبة

بيان شرائط الشكل الرابع بحسب الجزئية لقلة
الاعداد بهذا الشكل كما لا بد عن الطبع
ولم يعرض ايضا لتتابع الاختلافات الحاصلة
من الموجات في شي من الاشكال الاربع
لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول الى
المطولات **قوله** لينج الضروب المنجزة
هذا الشكل بحسب احد الشرائط الساتين
ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغرى
السالبة الكلية والجزئيتين مع الكبرى الموجبة الكلية
وضم كليتها الى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى

الجزئية

الكلية وكليتها مع الموجة الجزئية
جزئية موجبة من

والتالي مع الموجة
الكلية من

الموجة الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما
المؤلف من موجتين كلتيهما والمؤلف من
جدة كلية صغرى وموجة جزئية كبرى تتجان
موجة جزئية والمؤلف في المثلة على السلب
ينج سالبية جزئية في جميعها الا في ضرب
واحد وهو المركب من صغرى سالبية
كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينج سالبية
كلية وفي عبارة المصنف شامخ حيث توهم
ان ماسوى الصغرى الاولين من هذه
الضروب ينج السلب الجزئي وليس كذلك
كما عرفت ولو قدم لقضة موجبة على جزئية

كان اولى والفصل ههنا ان ضرب
هذا الشكل ثمانية الاول من موجبات كلتي
الثاني من موجبة كلية صفري وموجبة جزئية
كبرى يتجان موجبة جزئية الثالث من
صفري سالبة كلية وكبرى موجبة كلية
يتنج سالبة كلية الرابع عكس ذلك الخامس
من صفري موجبة جزئية وكبرى سالبة
كلية السادس من سالبة جزئية صفري و
موجبة كلية كبرى السابع موجبة كلية صفري
وسالبة جزئية كبرى الثامن من سالبة كلية
صفري وموجبة جزئية كبرى وهذه الفرق
الاربعة

او بعکس من

النفيل فانه نافع فيها سحر **قوله** بالخلف

وهو في هذا الشكل ان يؤخذ تقصيص الشجر

ويعظم الى احد المقدسين لينتج ما يعكس الى

ما بنا في المقدّمه الاخرى وذلك لما نحن

في الضروب الأولى والثانية والثالثة

الرابع والخامس دون البواقي وقال

المصنف بحجج يانه في السادس ايضا وهو سهل

قوله أو بعكس الترتيب وذلك لما جرى

حبث يكون الكبرى موجبة والصغرى

كلب والنمير مع ذلك فابله الانكاس كما

المحزون
بأشنان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الحرف في الهمزة
شأن الحرف في الهمزة
كقوله تعالى
وكل من كان
الإنسان في
لقد خلقنا
إلى آخره
كل إنسان
فإن ينجح
بعضهم
بعضاً

مادام كانا لا نعلم اننا نكتب في الخطوط
 المقتضية او بالرد الى الثاني بعكس
 الصغرى او الثالث بعكس الكبرى ان ينفذ
 كما في الاول والثاني والثالث والثامن
 ايضا انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت
 احدا الخاصتين دون البوابة في المقتضية
 من جملة الى الشكل الاول ولا يجري الاجت
 يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة ككتبه
 لنعكس الى العكس كما في الرابع والخامس
 او بالرد ولا يجري الاجت يكون
 المقتضيان مختلفين في الكيف والكبر
 ككتبه والصغرى قابلة للاعكاس كما في
 الثالث والرابع والخامس والسادس
 ان انعكست السالبة الجزئية لا عكس
 ثبت فيما قبل بدليل الامر ان
 ان كانا لا نعلم اننا نكتب في الخطوط
 المقتضية او بالرد الى الثاني بعكس
 الصغرى او الثالث بعكس الكبرى ان ينفذ
 كما في الاول والثاني والثالث والثامن
 ايضا انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت
 احدا الخاصتين دون البوابة في المقتضية
 من جملة الى الشكل الاول ولا يجري الاجت
 يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة ككتبه
 لنعكس الى العكس كما في الرابع والخامس
 او بالرد ولا يجري الاجت يكون
 المقتضيان مختلفين في الكيف والكبر
 ككتبه والصغرى قابلة للاعكاس كما في
 الثالث والرابع والخامس والسادس
 ان انعكست السالبة الجزئية لا عكس

وضابطه شرائط الاربع انة لا بد
 اما من عموم موضوعه الاوسط

الكبرى ولا يجري الاجت يكون الصغرى
 موجبة والكبرى قابلة للاعكاس ويكون
 الصغرى او عكس الكبرى ككتبه وهذا
 الاخير لازم للاولين في هذا الشكل فتدبر

ذلك كما في اول والثاني والرابع والخامس
 والسادس ايضا ان انعكس السالبة الجزئية
 دون البوابة في وضابطه شرائط الخ
 الامر الذي اذا دعي في كل قياس اقتصر
 على كان متجا ومثلا على الشرائط الباقية
 بخلافه انة لا بد في انتاج القياس
 من احد الامرين على سبيل منع الخلق اما

مادام كانا لا نعلم اننا نكتب في الخطوط
 المقتضية او بالرد الى الثاني بعكس
 الصغرى او الثالث بعكس الكبرى ان ينفذ
 كما في الاول والثاني والثالث والثامن
 ايضا انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت
 احدا الخاصتين دون البوابة في المقتضية
 من جملة الى الشكل الاول ولا يجري الاجت
 يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة ككتبه
 لنعكس الى العكس كما في الرابع والخامس
 او بالرد ولا يجري الاجت يكون
 المقتضيان مختلفين في الكيف والكبر
 ككتبه والصغرى قابلة للاعكاس كما في
 الثالث والرابع والخامس والسادس
 ان انعكست السالبة الجزئية لا عكس

مع ملاقاته للاصغر بالفعل منف

من عموم موضوعه الاوسط اى كلية ضمنية
موضوعها الاوسط كالبرى في الشكل الاول
ولكل واحد المفد منهن في الشكل الثالث والصغير
في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع
والسابع والثامن في الشكل الرابع **فمع ملاقاته**
اى بان يحمل الاوسط ايجابا على الاصغر
بالفعل كما في الصغير في الشكل الاول واما
ان يحمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل
كما في الصغير في الشكل الثالث وكما في صغير
الضرب الاول والثاني والرابع والسابع
من الشكل الرابع في الكلام اشارة اسطرلاب
الى الشراط

او حمله على الاكبر منف

الى اشراط فعلية الصغير في هذه الضرب
ايضا **فمع ملاقاته** او حمله على الاكبر اى او مع حمل الاو
على الاكبر ايجابا فان السلب سلب الحمل واما
الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب
الاول والثاني والثالث والثامن الشكل
الرابع فالضربان الاولان قد امتازا
تحت كلا شئى الترتيب الثاني فهو ايضا
على سبيل منع المحلوك كالاول وهما ثابت
الاشارة الى شراط اشراج جميع الضرب
الشكل الاول والثالث وستت ضرب
من الشكل الرابع فاحضه واعلم انه لم يحمل

واما من عموم موضوعية الاكبر

اولا كبر اى او مع ملاقاته للاكبر حتى يكون
احضر لان الملاقات بشمل الوضع والحل
كما تقدم فليزم كون القياس المرتب على هيئة
الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغر
سالبة منجما ويلزم ايضا كون القياس المرتب
على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة
وكبرى موجبة مع كلية احد المقدمتين منجما
وقد استنبه ذلك على بعض الفل فاعرفه
قوله واما من عموم موضوعية الاكبر هذا هو
الامر الثانى من الامور اللذين ذكرنا انه لا بد
في اشراج القياس من احدهما وحاصله كلية
كبرى يكون.

مع الاختلاف في الكيف من

كبرى يكون الاكبر موضوعية فيها مع اختلاف
المقدمتين في الكيف وذلك كما في جميع
الشكل الثانى وكذا في الضرب الثالث والرابع
والخامس والسادس من الشكل الرابع فقد
اشتمل الضرب الرابع والثالث منه على كلا
الامرين ولذا حملنا الترتيب الاول على
منع الخلو فقد اشهر الى جميع شرائط الشكل
الاول والثالث كما وكيف وجهه والى
شرائط الشكل الثانى والرابع كما وكيفنا
وبقيت شرائط الشكل الثانى بحسب الجهة
واشاره المصنف اليها بقوله مع منافاة الخ.

لهذا

مع منافات وصف الاوسط

مس

قوله مع منافاته الخ يعني ان القياس ^{المشتمل} المنبع
على الامر الثاني اعني عموم من موضوعه
الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الا
وسط منسوبا ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما
في الشكل الثاني في لا بد في انتاجه من شرط
ثالث وهو منافاة نسبة وصف الاوسط
المحمول في الصغرى الى وصف الاكبر الموضع
في الكبرى لنسبة وصف الاوسط المحمول
كذلك الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى
يعني لا بد ان يكون النسبة المذكورتان
ماكفتين بكيفيتين بحيث يمنع اجتماع هاتين
النسبتين

الى وصف الاكبر لنسبة مثل

النسبتين في الصدق ولو اتخذ طرفاهما طرفا
وهذه المنافاة دائمة وجودا وعدمها مع
ما من شرط في الشكل الثاني موجب الجهة
فحقها يتحقق الانتاج وباشغافها ينتفع اما
انها دائمة مع الشرطين وجودا الى كل
وجد الشرطان المذكوران تخفف المنافاة
المذكورة فلانه اذا كانت الصغرى مقيدة
عليه الصغرى الدوام والكبر في قضية
كانت من الموجهات ما عد الماكفتين فان
لها حكما عليهما سيجي فلا شك انه يكون
نسب وصف الاوسط الى ذات الاصغر

عنه وان الممكن ان كانت
صغرى كانت الكبرى ضرورية
او شرطية او مقيدة وان
كانت كبرى كانت الصغرى مقيدة
سواء من حيث

الذات الأصغر منه

الإيجاب مثلا ولا أقل من أن يكون نسبة
وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بفعلة
السلب ضرورة أن المطلقة العامة أعم
من تلك الكبرى والمطلقة العامة تدل
على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل
وإذا كان مسلوبا عن ذات الأكبر بالفعل كما
مسلوبا عن وصف الفعل فطعا ولا خفاء
المنافاة بين دوام الإيجاب وفعلة السلب
وإذا تخلفت المنافاة بين شيئين الأعم
لزم المنافاة بينهما وبين الأخص بالضرورة
وكذا إذا كانت الكبرى مما ينعكس بها إليها

والفرد

والفرد والى قضية كانت سواء الممكنين
لأنه إذا كان يكون نسبته وصف الأوسط
إلى وصف الأكبر بضرورة الإيجاب مثلا
أو بدوامة ولا خفاء في منافاة مع نسبة
صف الأوسط إلى ذات الأصغر بفعلة
السلب وأخص منها وكذا إذا كانت الصف
ممكنة والكبرى ضرورية أو مشروطة إذا
كان يكون نسبته وصف الأوسط إلى ذات
الأصغر بإمكان الإيجاب مثلا ونسبة
الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السلب
أمثلة الكبرى المشروطة وأما في الفرد

فصل الشرطي من الاقتران اما ان
يتركب من

ولا منافات بين ضرورة الایجاب مثلا
بحسب الوصف لا دائما بين ضرورة السلب
في وقت معين لا دائما واذ لعل ذلك الوقت
غير اوقات الوصف العنوا في واذا ارتفعت
المنافاة بين الاختصين ارتفعت بين ما هو
اعم منها ضرورة ولكن اذا لم يكن الكبرى
ضرورية ولا مشروطة بين كون الصغرى
ممكنة كان احص الكبريات النامة والعرفية
الخاصة والوقفية ولا منافاة بين امكان
الایجاب ودام السلب مادام الذات
ولا بينه وبين دوام السلب بحسب الوصف

فلان الجمول ان كان ضروريا للذات مادام
موجوده كان ضروريا لوصفها العنوا في لان
الذات لازم للوصف والجمول لازم للذات
اللازم لازم لازم ولكن كانت الكبرى ممكنة
والصغرى ضرورة بمثل ما مر واما انها
دائمة مع الشرطين عدما اي كلما انتفى احد
الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة
فلانه ان لم يكن الصغرى مما صدق عليه
الزوام ولا الكبرى مما ينكس سالبه لم
يكن في الصغريات احص من الشرطية الخاصة
ولا في الكبريات احص من الوقفية المفجيه
ولا منافات

اذا لم يكن

بن متصلين من

لادائما ولا يبدل وبين ضرورة السلب في
وقت معين لادائما وكذا اذا لم يكن القضي
ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كانت
اختر الصغريات الشروط الخاصة والدائنة
ولا منافاة بين امكان الایجاب وبين ضرورة
السلب بحسب الوصف ولا دائما ولا يبدل
وبين دوام السلب مادام الذات وتحقق
هذا المبحث ^{اليمين} على هذه الوجه الواجب مما نفردت
به بعون الله الجليل والله يهدي من يشاء
الى سواء السبيل وهو حسبى الله ونعم الوكيل
قوله من متصلين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهارة

الملك م ١٣

او منفصلين او جملة ومنطلة او
جملة ومنفصلة من

فالنهارة موجود وكلما كان النهار موجودا
فالعلم مضى **بنج** كلما كانت الشمس طالعة
فالعلم مضى **قوله** او منفصلين كقولنا اما ان
يكون العدد زوجا واما ان يكون فرديا
واما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون
زوج الفرد **بنج** اما ان يكون العدد زوج
الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فرديا
قوله او جملة ومنطلة نحو هذا الانسان وكلما
كان الشيء انسانا كان جبرانا **بنج** هذا جبران
قوله او جملة ومنفصلة نحو هذا عدد ودائما
اما ان يكون العدد زوجا او فردا فهذا

او متصلة ومنفصلة وينعقد فيه
الاشكال الاربعه من

اما ان يكون زوجا او فردا **قوله** او متصلة
ومنفصلة **قوله** كما كان هذا **قوله** فنعقد
ودائما اما ان يكون العدد زوجا واما
ان يكون فردا **قوله** كما كان هذا **قوله** فاما
ان يكون زوجا او فردا **قوله** وينعقد الخ **قوله**
لا بد في تلك الاقسام من اشتراك المقتضى
في جزئ يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون
محكوما عليه في كلا مقتضىين او محكوما
فيهما او محكوما به في الصغرى ومحكوما
عليه في الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل
الثالث والثاني هو الثاني والثالث هو الاول

والرابع

وفي تفصيلها طول **فصل** الاستسنا

والرابع هو الرابع **قوله** في تفصيلها اي في
تفصيل الاشكال الاربعه في تلك الاما
المختصة بحجج الترابط والضرر والشايع
طول لا يلبق بالمختصات فليطلب من مطلق
المتاخرين **قوله** الاستسنا في اي القياس
الاستسنا في وهو الذي يكون التشبه
من كونه فيه بادتها وهشاشتها ابدية **قوله** وينبغي
من مقتضى شرطية ومقتضى حلية **قوله** فليست
فيها عين احد جزئي الشرطية او تقضية **قوله**
عين الاخر او تقضيه فالاحتمالات المقتضى
في اشراج كل استسنا في اربعة وضع كل وضع

ينبغي من المتصلة من

كل لكن المتنج منهما في كل قسم من وقته
ما اورد المصنف من ان الشريطة ان
كانت متصلة ينبغي منها احتمالا ان وضع المقدم
ينبغي وضع التالي لاستلزام تحقق الملزوم
تحقق اللازم ورفع التالي ينبغي رفع المقدم
لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء اللزوم
واما وضع التالي فلا ينبغي وضع المقدم ولا
رفع المقدم ينبغي وضع التالي ليجوز ان يكون
اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم
ولا من انتفاء الملزوم انتفاءه وقد علمت
من هذا ان المراد بالمتصلة في هذا الباب
اللزوم

وضع المقدم ورفع التالي والحقيقة
وضع كل منف

اللزومية واعلم ايضا ان المراد بالمتصلة
هيها العنادية وان كانت الشريطة متصلة
فانتهى الجمع ينبغي من وضع كل جزء رفع الآخر
لامتناع اجتماعهما ولا ينبغي من رفع كل وضع
الآخر لعدم امتناع الخلو بينهما مانعا الخلو
بالعكس واما الحقيقة فلما اشتملت على
منع الجمع ومنع الخلو معا ينبغي في الصواب
رفع التالي لا رفع **قوله** وضع المقدم ورفع
التالي ليجوز ان كان هذا انسانا كان حيوانا
لكنه انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوانا فليس
بإنسان **قوله** والحقيقة كوننا اما ان يكون

كأنه الجمع ورضه كأنه الخلو
وفد يخص باسم فاس الحلف

لكنه زوج فليس به ^{زوج} هذا العدد زوجا او فردا لكنه ليس بفرد فهو
زوج لكنه ليس بزواج فهو فرد ^{فرد} كأنه
الجمع نحو هذا اما شجر او حجر لكنه شجر فليس
شجر لكنه حجر فليس شجر ^{فرد} كأنه الخلو نحو هذا
اما لا شجر او لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا شجر
لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر ^{فرد} وفد يخص
الحج اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى
بانتهوا الصدق نقضه لاستحالة ارتفاع
النقض لكن نقضه غير واقع فيكون هو
قاعا كما مر عبرة في مباحث العكس والآراء
فيه وهذا القسم من الاستدلال يسمى

تلقائيا

وهو ما يقصد به المظن بابطال نقضه
ومرجعه الى استسنائي واقتراني

بالحلف اما لانه يتم الى الحلف او الى الحال
على تقدير نقض المطلوب او لانه يستلزم
الى المطلوب من خلفه او من وراءه الذي
هو نقضه وهذا ليس فاسا واحدا بل ينحل
الى فاسين احدهما انشائي شرط ولا
خر استسنائي متصل يستلزم فيه نقض
الثاني هكذا لو لم يثبت المطلوب لم يثبت نقضه
فكلما ثبت نقضه ثبت في نتيجة لو لم يثبت
المطلوب لم يثبت الحال لكن الحال ليس ثابت
فبطل المطلوب لكونه نقض المقدم ثم قد
يقنع بان الشرطية بمعنى قولنا كلما ثبت نقضه

فصل الاستفراء ونصيح الجربان من

فكر

يثبت الحال الى دليل فكثير القبلات كذا
قال المصنف في شرح الاصول فقوله ومن
الى استثنائي واقراني معناه ان هذا
القدر مما لا بد منه في كل قياس خلف وفي
يزيد عليه فافهم **قوله** الاستفراء ونصيح الجرب
اعلم ان الحجج على ثلثة اشياء لان الاستدلال
امّا عن حال الكل على حال جزئياته واما
عن حال الجزئيات على حال كليتها واما عن حال
الجزئيين المندرجين تحت كل على حال الجزئيين
الاخر فالاول هو القياس وقد سبق مفضل
والثاني هو الاستفراء والثالث هو التمثيل والاستفراء

هو الاستفراء

فيها
هو الحجج التي يستدل من حكم الجزئيات على
حكم كلها هذا هو تعريف الصحيح الذي لا غبار
عليه واقاما استنبط المصنف عن كلام الفاضل
رحمة الله وحجة الاسلام واختاره اعني تفهيم
الجزئيات وشيوعها لا يثبت حكم كليتها
شامخ ط فان هذا النوع ليس معلوما نقضا
موصلا الى نقض الكل فلا يتدرج
تحت الحجج وكان الباعث على هذه المسامحة
هو الاشارة الى ان نسبة هذا القسم من الحجج
بالاستفراء ليس على سبيل الارشاد بل
بل سبيل النقل وهنا وجه اخر سيجي ان شاء الله

لأبناث حكم كل من

ثعالى المجليل في تحقيق معنى القبول لأبناث
حكم كل أما بطريق التوضيف فيكون الأنا
إلى أن المطلوب في الاستفراء لا يكون حكمة
جزئياً كما يستحقه وأما بطريق الإضافة
والشوبين فكل ح عوض عن المضاف إليه
أو لأبناث حكم طبعها أي كل تلك الجزئيات
وهذا أن اشتمل الحكم الجزئي والكل كليهما
بحسب الفقه إلا أنه في الواقع لا يكون
المطلوب بالاستفراء إلا الكل وتحقيق ذلك
أنهم قالوا أن الاستفراء أما تام ينصف فيه
حال الجزئيات بأسرها وهو وجه إلى الغيبة
المفرد لولنا

المفسم كقولنا كل حيوان أما ناطق أو غير ناطق
وكل ناطق حساس وكل غير ناطق منه
الحيوان حساس ينح كل حيوان حساس في هذا
القسم بفيد البقيس وأما ناطق يكفي في
الجزئيات لأبناث كقولنا كل حيوان ينحرك
فكل الأسفل عند الموضع لأن الإنسان كذلك
والفرس كذلك والبق كذلك إلى غير ذلك مما
دفعه من أفراد الحيوان وهذا القسم لا
يفيد إلا أن من الجائر أن يكون من
القول نصادقها ما ينحرك فكله إلا على عند الموضع
كما شاع في المساح ولا يخفى عليك بيان

دفعه
الجزء من فرد

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علمه
الحكم ثبت فيه من

الحكم بالثاني لا يفيد إلا الضم إنما يصح إذا
كان المطلوب الحكم الكل وأما إذا كان الجزئي
فلا شك أن تتبع البعض يفيد البعض به كما
يقال بعض الجوان فرس وبعضه انسان وكل
فرس شريك فكله لا يفل عند المصنف وكل انسانيه
كذلك ينبغي وطعا ان بعض الجوان كذلك
ومن هذا علم ان حمل عبارة المتن على التخصيص
كما هو الزاوية احسن من حمل الدلالة ايضا
ادليس فيه لغة ثم حقه التعريف بالاعم قوله
والتمثيل بيان مشاركة جزئي لآخر في علمه
لثبت فيه اي ثبت الحكم في الجزئي الاول وبعضها
افرز جسيم

بني عالم

اخره تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك
بينهما ثبت في المستقيم الحكم الثابت في التشبيه
به المعلن بذلك المعنى كما يقال التبع جرم
لان الجزم حرام وهذه الحزمة الاسكار ومن
موجود في التبع في العبارة بين شامخ فان
التمثيل هو الوجه التي تقع فيها ذلك البيان
والتشبيه وقد عرفت التكرار في التسامح في
تعريف الاستفراء ونقول ههنا كما ان
العكس يطلق على المعنى المصدرى اعني التبع بل
وعلى القضية الحاصلة بالتبع بل كذلك
التمثيل يطلق على المعنى المصدرى وهو التشبيه

والحمد في طرفه الدوران والتدبير
متن

والبيان المذكوران وعلى الوجه التي تقع فيها
ذلك التشبيه والبيان فاذا ذكرنا المضم في
تعريف التمثيل بالمعنى الاول وعلم المعنى
الثاني بالمقابلة وهذا كما عرفت المضم
العكس بالتدبير وفرض عليه الحال فيما سبق
في الاستفراغ وهذا ولكن لا يخفى ان المضم عبد
في تعريف الاستفراغ والتمثيل عن المشهور الى
المذكور دفعا لهذا الشك وهل هو الاكبر
علا ما قوله العمد في طرفه الدوران والتدبير
اعلم انه لا بد في التمثيل من مقدّمات الاول
ان الحكم ثابت في الاصل عنى المشبه والثاني
ان علة التمثيل

ان علة الحكم في الاصل الموصف الثاني
الثالث ان ذلك الموصف موجود في الفرع
اعنى المبتدئ فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدّمات
الثالث ينقل الى كون الحكم ثابتا في الفرع ايضا
وهو المطلوب من التمثيل بقرينة اولي
والثالث ظاهر بان في كل التمثيل انما الاشكال
في الثانيه وبما بها بطرف متعدده وقطوع
في كتب اصول الفقه والمضم ذكر ما هو العمد
من بينها وهو طرفان الاول الدوران
وهو ترتيب الحكم على الوصف الذي له
صلح الموصى العلية وجودا وعدمه ما كثر في كتب

الزمن ١٤٤

هـ

في الحر على الاسكار فانه مادام مسكرا حرام
واذا قال عن الاسكار انه حرمة فالواو
الزودان علامته كونه المدار اعني الوصف
علة المدار اعني الحكم الثاني التوحيب
ويسمى بالسبر والتقسيم ايضا وهو ان
ينقسم اولا اوصاف الاصل ويجردات
علة الحكم هل هذه الصفة او تلك الصفة
ثم يبطل ثانيا بحكم علية كل حتى يستقر على
وصف واحد ويستفاد من ذلك كون هذا
الوصف علة كما يقال علة حرمة الخمر اما
الاتخاذ من العيب او المعان او اللون
المختص

فصل القياس ما برهاني بنالف من

٢ او الظن المحض ٢٠٢

المختص او الراجحة المختصه او لا سكاله
لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الذم يكون
الحرمة وكذا البولي ما سوى الاسكار
بمثل ما ذكرنا فتعين الاسكار للعلية قوله
القياس الخ القياس كما ينقسم باعتبار
الهيئة والقصور الى الاستثنائي والا
فتراف بافهامها فذلك ينقسم با
عنا الماداة الى الصناعات الخمس اعني
الجدل والبرهان والمخاطبة والشعر والمنا
لطة وقد يسمى التفسير ايضا لان مقدر
مائه اما ان يفيد ضد بقا او ثابث اخر

غير التصديق اعني التخييل والثاني الشعر
 والاول اما ان يفيد ضنا او جزما
والشعر فالاول الخطابية والثاني ان اقل
 جزما يقينا هو البرهان والافان اعين
 فيه عموم الاعتراف من العامة او التسليم
 من الخصم فهو الجدل والا فالغالطة
 ٣ والعلم ان الغالط ان استعملت في مقابلة
 الحكم سميت سقطبة وان استعملت في
 غير الحكم سميت مشاغية واعلم ايضا ان
 بعض البرهان ان يكون مدعاه باس
 يقينية بخلاف غيره من الافلام مثلا
 لا يكون

٣ واعلم

من البهنيات واصولها من

يقع فيكون القياس مغالطة ان يكون
 احدى مقدماته وهمية وان كانت الا
 حرق يقينية نعم يجب ان لا يكون فيها
 ما هو ادون منها كالشعريات والا
 فلي بالادون فالمؤلف من مقدمه
 مشهور والاخر في تحذير لا يسمى جديلا
 بل شعريا فاعرفه قول من البهنيات الخ
 البهنية الخ هو التصديق الجازم المطابق للواقع
 الثابت في اعتبار التصديق لم يشمل
 والوهم والتخييل وسائر التصورات
 ويقبل الخرم يخرج المحل الضعيف والمطابق للواقع

الجمل المركب والثابت الثقل ثم المقدّم
 البهيمية اما بد بهيات او نضرات متغيرة
 الى البد بهيات لاسيما الذوات **الثالث**
 فاصول البهيات هي البد بهيات والنظر
 المتفرعة ^{عليها} والبد بهيات ستة اقسام مجزئة
 الاستقراء ووجه الضبط ان الفضايها
 البد بهية اما ان يكون نصعة وطرفها مع
 النسبة كافية الحكم والحزم او لا يكون
 فالاول هو الاولويات والثاني اما ان
 يتوقف على واسطة غير المحس الظاهر
 او الباطن او لا الثاني هو المشاهدات

٣ والتسليم

وتشتمل على

وتنقسم الى مشاهدات بالمحس الظاهر وهي
 حبات والى مشاهدات بالمحس الباطل
 وهي وجدانيات والاول اما ان يكون
 تلك الواسطة بحيث لا يغيب عن الذهن
 عند حضور الاطراف او لا يكون كذلك
 والاول هو الفطريات وهي فضاياها
 ساهما معها والثاني اما ان يستعمل فيه
 الحدس وهو لا تنقل الذن في الذهن
 من المبادئ الى المطالب او لا يستعمل والا
 الحدسيات والثاني ان كان الحكم فيه
 حاصل باخبار جماعة يمنع عن العقل

الاوليات والمجاهدات والخرجات
والحدوثات والمواظبات من
نواظبات من ^{نواظبات من} والقطرات من
نواظبات من ^{نواظبات من} في المواظبات وان
لم يكن كذلك بل حاصل من كثرة الخراب
في الخيرات وقد علم بذلك حد كل واحد
منها ^{فول} الاوليات كقولنا الكل اعظم من
الجزء ^{فول} المجاهدات اما المجاهدات
الضاهرة فقولنا الشمس مشرقة والناس
مخرفة واما المباطنة فقولنا ان لنا جوعا
وعطشا ^{فول} والخيرات كقولنا الشمس
مسلم للصغار ^{فول} والحدوثات كقولنا
نور القمر مستقام ^{فول} والشمس ^{فول} والمواظبات
كقولنا ^{فول} موجودة ^{فول} والفصريات
كقولنا ^{فول} الاربعة

كقولنا
 كقولنا

من ثمران كان الاوسط مع علية
للتسوية في الدهن علة لها في الخارج
من
كقولنا ^{فول} الاربعة زوج فان الحكم فيه بل
سطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظه
اطراف هذا الحكم وهي الانقسام ^{فول} بمقادير
فول ثمران كان الحد الاوسط البرهان
بانه كل قياس لا بد ان يكون علة لمحصل
العلم بالنسبة ^{فول} الايجابيه او التسوية ^{فول} الاطراف
في النتيجة ولهذا يقال له الواسطة ^{فول} في الالينا
والواسطة ^{فول} في النفس ^{فول} فان كان معنى ذلك
واسطة في الشئ ^{فول} ايضا ^{فول} اعني علة لذلك
النسبة ^{فول} الايجابيه ^{فول} والتسوية ^{فول} في الواقع
وفي نفس الامر كقولنا الاخرات ^{فول} في ذلك

كقولنا

فلي والا فاني واما جدك بنالف
من

وكل متعقن الاطلا هذا متعقن الاطلا محرم هذا محرم فالبرهان
هينئذ يسمى برهان البرهان لانه على حق البرهان
للحكم وعليه في الواقع وان لم يكن واسطة في
البرهان ايضاً يعني لم يكن عليه للنسبة الا
بجانبه والسلبية في الواقع وفي نفس الامر
فالبرهان حينئذ يسمى برهان البرهان
لم يدل الا على انية الحكم وتحقيقه في الواقع
دون عليه سواء كان الواسطه محرم
للحكم كالتجاذف ولنا زبد محرم وكل محرم متعقن
الاطلا فرز متعقن الاطلا وقد تحقق
هذا باسم التلليل او لم يكن معلوماً للحكم كما انه
ليس عليه

من المشهورات والمسلّمات واما خطا
بنالف من

ليس عليه لم يكن ان معلولين لثالث وهذا
لم يحض باسم كما يقال هذه التجاذفات غيباً
ولا كل حي تشد غيباً محرفه هذه المحرفه
فان الاشتداد غيباً ليس معلولاً للآخر
ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفر
المتعقن خارج عن العرف قوله من
المشهورات في القضايا التي تنطبق فيها
اراء الكل كحسن الاحسان وفي الحدود
او اراء طائفة كنج دنج الجوان عند اهل
اليهند قوله والمسلّمات هي قضايا سلمت
من الحزم في المناظر او برهن عليها في علم
بما يبرهانهم درم وديكر است

من المفبوكات والمظنونات وما
شعرى بألف من المخلفات ما سقطه

اخر واخذت في اخر على سيدى النسيم

قوله من المعبولات **و** فضايا نوخل من

يُعْتَدُ فِيهِ كَالْأَوْلَادِ وَالْحُكْمُ **قَوْلُ** وَالْمَضِي

وضا حکم العقل حکما راجعا غیر جازم و

بأنه المقبولات من قبل مقابل العام بالخاص

فالمراد به ما سوى الخاص **قوله** من المخلاف

و فضاء لا تخرج عنها النفس ولكن تبار

مها نرغبيا ونرهبيا واداءا ربنا سبحان

دوبلہ جہاں سے غاروں کے ان اوردیہ

فولم اما سقسطي مشرب الى السقسط

مسقط من سوسطا مغربا سوسطا استقام

١٠٠

بِأَلْفَيْنِ وَهَمِيَّاتٍ وَأَوَشْبَهَاتٍ
مِنْ

بواسطه بعض الحكمة الموجهة المدكسه قوله

من الوصايا العظام التي يحكم بها الوهم في

غير المحسوس فباساع المحسوس كما يقال

كل موجود فهو من **قوله** والمشيقات هي

القضاة الكاذبة الشبهة بالصادق الا

وليس في الشهور لا شفاء لعمى او مقعر

واعلم ان ما ذكره المتأخر من الصلوات

الحسن امير علي مد اجلوه واملوه مع

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ طَاعُثُ الْيَوْمِ ثِقَلٌ عَلَيْهِمْ وَأَنُكِرُوا لَهُمْ هَٰذَا هُمُ الَّذِينَ لَمْ يُبَدِّلُوا وَجْهَ قُلُوبِهِمْ لِيَذَرَّ اللَّهُ بُرْهَانَهُمْ فَعَسَىٰ رَبُّكَ أَفْوَهِسًا

وَمَا أَكَلْنَا مِنْ ثَمَرِهِمْ شَيْئًا وَلَا نَسْتَكْبِرُ فِيهِمْ

وكتبه بسم الله الرحمن الرحيم

الشعرية
الاشعرية

القضايا الكاذبة الشبهه بالصادقه الا
وليسه او المشهوره لا يشبهه لغني او مفق
واعلم ان ما ذكره المتأخرون في الصناعات
الحسنه اقتصار على هذا جلوه واحملوه مع كون
كونه من الجهات وطوعوا في الاقتراعات

خاتمة اجزاء العلوم ثلثة
من

العلل ونجاة القليل فول اجزاء العلوم كل علم من
العلوم المدونة لا بد فيه من امور ثلثة فول
ما بحث فيه عن خصائصه واكثار المطول
منه اي يرجع جميع اجزاء العلم اليه وهو
الموضوع وذلك الآثار والعراض الذاتية
والثاني القضايا التي تقع فيها هذه البحث
وهي المسائل وهي تكون ضرورية في الغلب
وقد تكون بديهيات تحتاج الى تنبيه كما
صرح به فول يطلب في العلم بعلم الفيلسوفين
واما ما يوجد في بعض النسخ من المختصر فول
بالبرهان في زيادة التام مع انه يمكن تبيين
بانه ثلثة اجزاء

الموضوعات وهي التي تبحث في العلم
عن اعراضها الذاتية والمبادئ وهي من

بانه بناء على الغالب او بان الغالب المراد
بالبرهان ما يشمل التنبيه في ثلثة
ما ينبغي عليه المسائل مما يفيد نظرات
اطرافها او التصدقات بالقضايا الماخوذة
في دلائلها فالاولى المبادئ النظرية
والثانية المبادئ التصديقية فول الموضوعات
ههنا اشكال مشهور وهو ان من عد
الموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس
الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده
او التصديق بموضوعيته والاول مندوح
في موضوعات المسائل التي هي اجزاء للمسائل فلا

الدليل
هو الغالب

يكون جزء علمي والثاني من المبادئ الضمنية
والثالث من المبادئ التصديقية فلا
يكونان جزء علمي أيضا والزابع من مقل
الشروع فلا يكون جزء ويمكن الجواب
باختبار كل من الشقوق الأربعة أما على
الأول فيقال إن النفس الموضوع وإن
اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء به
من حيث أن المفهوم من العلم معرفة أحواله
والتي عنها عد جزء علمي أو يقال إن السائل
ليس بمجموع الموضوعات المحولات و
النسب للمحولات المنوطة إلى الموضوعات

قال المحقق في الزاوية

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع المسائل
في المحولات المنوطة بالدليل وفيه نظر فانه
لا يلزم صاهر قول المصنف والمسائل هي
فضايا كذا موضوعاتها كذا أو محولاتها كذا
وأخص فلو كان المسائل نفس المحولات المنوطة
لوجب عدد سائر موضوعات المسائل التي
في وراء موضوع العلم جزء علمي فذكر وأما
على الثاني فيقال إن تعريف الموضوع وإن
كان مندرجا في المبادئ الضمنية لكن
عد جزء علمي لم يند الاعتناء به كما سبق و
على الثالث فيقال بثل ما من أو يقال بأن

وهي حدود الموضوعات من

عدّ النصد بقى بوجود الموضوع من المبادئ
النصد بغيره كما ينقل عن الشيخ ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
فان المبادئ النصد بغيره ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
التي يثالف منها قياسات العلم تنص على
ذلك العلامة ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
بكلام الشيخ ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
بيني عليها قياسات العلم ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
بالاعمال وما على الرابع فيقال ان النصد ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
بالموضوعية لما انفرد ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
بصره وكان له مزيد عن خلية في معرفته
حيث العلم ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~

ابن الخليل

واخرها واعراضها ومقدّمات بينة
بنفسها او مأخوذة بنى عليها قياسات
العلم والمبادئ ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
ابعد المحملات ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
اذا كانت الموضوعات مركبة ^{في} ~~نشا ^{في} ~~نشا~~
اي حدودها مواضع المشبهة لتلك الموضوعات
^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
اما مقدّمات بينة بنفسها اي بد بينة
او مقدّمات مأخوذة اي بغيره فالاولى
يبنى على ما متعارفة والثانية ان ادعى بها
المنعم بحسب الضيق بالمعلم سميت اصولا ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
وان اخذها مع استنكار سميت مصادر ^{في} ~~نشا~~ ^{في} ~~نشا~~
ومن ههنا يعلم ان مقدّمات واحدة يجوز
ان يكون اصولا موضوعا بالنسبة الى شخص~~

اصلا

بالبرهان وموضوعاتها موضوع العلم
 او نوع منه او عرض ذاتي له او مركب
 ومجولاتها امور خارجة عنها لاحقة
 مصادرة بالقياس الى اخر **قوله** موضوع العلم
 كقولهم في الطبيع كل جسم فاشكل طبيعي **قوله**
 او عرض ذاتي له كقولهم كل متحرك
 فله ميل **قوله** او مركب من الموضوع مع العرض
 الذاتي كقول المهندسين كل مقدار وسط
 في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان
 او من نوعه مع العرض الذاتي كقولهم
 كل خط فام على خط فان زاوية جسيمة
 قائمتان او مساوئان لها **قوله** ومجولاتها
 اي مجولات المسائل امور خاصة عنها
 اي عن موضع عات المسائل لاحقة لها اي
 عارضة

فام الهندسة زائدة فام الهندسة
 كقولهم في الهندسة مثل
 انما منفرجه كقولهم في الهندسة
 را حارة كقولهم في الهندسة

مثله هالذ وانها مثل

عارضة لتلك الموضوعات والمرادة
 هي مجولاتها عليها فان العارض هو المحل
 المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للعرض
 قبل بقي المحل ولو اکتى المضى بالحق
 كقولهم يوجد في بعض النسخ **قوله** اي وانها
 وهو بحسب الضم لا ينطبق الا على العرض
 الاولى اي اللاحق للشيء اولا وبالذات
 اي بدون واسطة العرض ولا يشمل
 العارض بواسطة المساوي مع انه من العرض
 الذاتي اتفاقا ولهذا اوتله بعض الشارحين
 وقال اي لا يستلزم ان يخص بدواها سواء

كان محوفاً بها لذاتها ولا حرفاً في أصلها
فإن اللاحق للنسبة لما هو متناول الاعراض
الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح
الرسالة الشمسية ثم إن هذا البعد يدل
على أن المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم
كون محولات المسائل اعراضاً ذاتية لمعد
عائتها واليه ينصرف كلام شارح المطالع لكن
الاسناد المحقق ^{بجاء} اورد عليه انه كثير مما
يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها
من الاعراض العامة العربية كقول الفقهاء
كل مسكر حرام ^{قوله} وفول النجاء كل فاعل مرفوع
قوله

وقد يقال المبادي لما يبدئ به قبل المفضل
والمقدمة ما تليها ^{من} لما يتوقف عليه الشرح
وقول الطبعين كل فلك مثلك بالاسناد
ثم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم
وصح بذلك المحقق الطوسي ايضا في قوله
التشديد واقول في لزوم هذا الاعتبار
ايضا فصرح ارجاع المحولات العامة
الى العرض الذاتي بالصورة المختصة كما يرجع
المحولات اليه بالمفهوم المرتد واللا
سناد كانه صرح باعتبار الثاني فقد مر
اعتبار الاول محكم وحيثما زاده كلا
اسبعهما ^{قوله} المقام ^{قوله} وقد يقال المبادي
الى اصطلاح اخر في المبادي سراي ما تقدم

الحجج وفرط الرغبة كغرف العلم وبيت
بني وموضوعه وكان القدر ملائمة
من

وصعه ابن الحاجب في المختصر في الاصول حيث
اطلق المبادئ على ما بين قبل الشروع في
في معاصد العلم سواء كان داخل في العلم
فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة
كفرض الموضوع والاخر في الثانية
والنقد بقاء التي يتألف منها قياسا
العلم او خارجا عنه يتوقف عليه الشروع
ولو عاوجه الحجج ^{الافق} ويسمى مقدمات
لمعرفة الحق والغائب وبيان الموضوع
والاستعداد في الفرق بين المقدمات
والمبادئ لهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشبه
فان المقدمات

بذكر ما يسمى به الروس الثمانية الاولى
الفرض لا يكون طلبه علينا الثاني المنفعة
اي ما يشوقه الكل يتبعها ليناسط في الطلب
فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة
فخلاف المبادئ فنصبت قوله بذكر ما
صدر كتبهم على انها من المقدمات او
من المبادئ بالمعنى الاعم قوله الفرض اعلم
ان ما يترتب على فعل باعنا للفاعل على
ما صدر ذلك الفعل منه يسمى عرضا
علة غائبة والاخر فائدة ومنفعة
وقالوا افعال الله تعالى لا تغفل بالآخر
وان اشتملت على غايات ومنافع لا تحق
فكان مقصود المصنف ايضا ان القدر ما
كان يذكر في صدر كتبهم ما كان سببا

ويجمل الشفة الثالثة السمة وهي
عنوان العلم ليكون عند اجمال ما يقصده
المتن

حامل على تدوين المدون الاول لهذا
العلم ثم يعقبونه مما يشتمل عليه من منفعة
ومصلحة حتى يبل اليها عموم الطبايع ان كان
لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى العرض الباطن
والواضع الاول وقد عرفت في صدر الكتاب
العرض والغالب في علم المنطق وهو الصفة
فذكر **قوله** الثالث السمة السمة العلامة
وكان المقصود ههنا الاشارة الى وجه
شمسية العلم كما يقال انما هي المنطق منطقا
لان المنطق يطلع على المظاهر وهو العلم
وعلى الباطني وهو ادراك الحقائق

العلم بقوى

الرابع المعرف ليسكن قلب الخامس متن

العلم بقوى **قوله** الاول وسبيلك بالتأني
سلك التداد واستنق له اسم من النطق
فالمنطق اما مصدر بمعنى يلعب النطق اطلاق
على العلم المذكور وبالغنة في مدخلته وتكميل
النطق حتى كانه هو واما اسم مكان
كان هذا العلم محل النطق ومضمرة وفي
ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما
يفصل العلم من المقاصد **قوله** الرابع المنطق
ليسكن قلب المتعلم على ما هو الشأن في مبادئ
الحال من معرفة حال الافعال بمراتب الرجا
واما المحققون فيعرفون الرجال بالحقق

من أي علم هو لطلب فيه في كتاب
ما يليق السادس متن

ابو عاصم سبنا شكر الله مساعده الجبله
قوله من أي علم هو أي من أي جنس من
اجناس العلوم العقلية والنقلية والفنية
او الاصليه كما يثبت عن حال المنطوقاته
من جنس العلوم المحككة ام لا فان قرئت
الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات
علم عليه في نفس الامر بهذا الطاقه البشر
لم يكن منها ادليس بحته الا عن المفهومات
والموجودات الذهنية الموصلة الى التصور
او الى التصديق وان حذف الاعمان
من النفس المنكوب فهو من الحكمة ثم على

العلم بمراد

الى الحق بالرجال نعم ما قال ولذي
الجلال عليه سلام الله المتعال لا ننظر
من قال وانظر الى ما في بل هذا ومفتن
قوانين المنطق والفلسفه هو الحكمة العظمى
اسطوخود وثيها بامر اسكندر وذل القبط المتعلم
الاول وقبل المنطوقاته مبراث ذي القرنين ثم
نقل بعد مترجمين تلك الفلسفات من
لغة يونان الى لغة العرب هذبها ورتبها
او حكمها وانقشها ثانيا المتعلم الثاني الحكيم
ابونصر الفارابي وقد فصلها وحررها
بعد ضاعه كتب ابونصر الشيخ الرئيس

اورع سبنا

مراي مرتبة هو لبقدم على مايجب
فناخر مما يجب السابع من

نقد الثاني فهو من قسم الحكمة النظرية
الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا
ثم هل هو من اصل من اصول الحكمة النظرية
او من فروع الاطلي والمقام لا يسع بسط
ذلك الكلام **قوله** من اي مرتبة هو كما انما
ان مرتبة المنطق ان يشغل به بعد هذا
الاخلاف وتقوم الفكر ببعض الهندسة
وذكر الاسناد الشريف قدس سره في
بعض كتبه رسالة انه ينبغي تاخره في
هذا ان تعلم قد رصالح من العلوم الادبية
لما شاع من كون النفاذ وبنى باللغة العربية

~~والله اعلم~~

القسم لطيف في كل باب ما يليق
الثامن من

قوله القسم الى قسمين العلم والكتاب
الى ابوابها فالاول كما يقال ابواب المنطق
سبعة الاول باب اقسامه في اقسام الحكمة
الحسنى الثاني التعريفات الثالث الفضائل
الرابع القياس واخره الخامس البرهان
السادس الجدول والسابع الخطايب والثامن
المقابلة التاسع الشعر وبعضهم عدت
الافاظ بابا اخر فعا وابواب المنطق
عشر كاملة والثاني كما يقال ان كتابنا
هذا مرتب على قسمين القسم الاول في
المنطق وهو مرتبة على مقدمات ومقدمات

ابواب من لغة عباد
كل شيء ركن الكون
واحد في كل كتاب
ابواب من كون

الانحاء العظمى من

وخاتمة المقدمة في بيان المهية والغاية
والموضوع المقصود المقصد الاول في بيان
النقصات المقصود الثاني في مباحث
النقصات والخاتمة في اجزاء العلوم ^{العلم}
الثاني في علم الكلام وهو مرتب على كل
ابواب الاول في كذا وكذا الخ وكما قال
في التسمية ورشحه على مقدمته وثلاث
مقالات وخاتمة وهذا الثاني سابع
كثير فلا يخفى عنه كتاب لي الانحاء العظمى
اي الطرفين المذكورة في العالم العموم
نفعها في العلوم وقد اضطررت كلت

الشرح

وهي التقسيم اعني التكميل اخذ
من فواف من

الشرح ههنا وما ذكره هو الموافق
لشئ كيب القوم والمأخوذة من شرح
المطالع قول وهو المقسم وكان المراد به
ما يستحق كيب القياس ايضا وذلك بان
يقال اذا اردت تحصيل مطلب من الطالب
النقص بهيبة منع طرف المطلوب واطلب
موضوعات جميع كل واحد منها وجميع
كل واحد منها سواء كان الطرفين عليها
او حلقها على الطرفين بواسطة او غير واسطة
وكذا لك اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين
او سلب هو عن احدهما ثم انظر الى النتيجة

والتحليل عكسه والتحديد متن

الى الموضوعات من محولات موضوع المطا
ما هو موضوع لمجوله فقد حلت المطلوب
من الشكل الاول او ما هو محمول على محمول
في الشكل الثاني او من موضوعات موضوع
ما هو موضوع لمجوله في الشكل الثالث
او محمول لمجوله في الرابع كل ذلك بعد
اعتبار الشرايط بحسب الكمية والكيفية
كن اذ شرح المطالع وقد عبر المصنف عن
هذا المعنى بقوله اعني الكثير اي يكثر المقدار
اخذ من فوق اي من النية لانها المفص
الافصى بالنسبة الى الدليل **قوله** والتحليل وشرح المطا

لما يورد في العلوم

كثير ما يورد في العلوم قياسات فيجوز للمطا
لا على الهيئات المنطقية لبيان التركيب
اعتمادا على العنق العالم بالفراغ فان
اردت ان تعرف انه على اي شكل من الاشكال
فعلبتك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل
المطلوب وانقصر الى القياس المنبج فان
كان فيه مقدار من بشاركة للمطلوب بكل اجزائه
فالقياس استثنائي وان شاركه للمطلوب
باحد الجزئين فالقياس افتراضي ثم انقصر
الى طرف المطلوب لبيان عندك الصغرى
او محمول ما به فيها في الكبرى ثم ضم الجزء

أى فعل المحذو والبرهان من

المقدّمات والاشكال والنتيجة فقول
وهو عكسه أى يكسر المقدّمات إلى خوف
وهو النتيجة كما مر وجهه **فأى** فعل المحذو
يعنى أن المراد بالمحذو بيان أحد الحدود
وكان المراد للعرف مطلقا لا مشاءا
بان يقال إذا اردت تعريف شئ فلا بد أن
تضع ذلك الشئ وتطلب جميع ما هو اعم
منه ويحل عليه بواسطة او بعينها ونحو ذلك
عن العرضيات بان بعد ما هو بين الثوب
له او ما يلزم من مجرد ارتفاعه ارتفاع نفس
الماهية ذاتها ما ليس كذلك عرضياتها

الاخر من المطلوب أى جزء الاخر من تلك
المقدّمات فان تألف على أحد التأليفات
الرابع فما انضم إلى اجزاء المطلوب هو الحق
الاوسط وليست الشكل المنتج وان لم يتألف
كان القياس مركبا فاعمل بكل واحد منهما على
المذكور أى ضع جزء الاخر من المطلوب
وجزء الاخر من المقدّمات كما وضعت طرفي
المطلوب في التقسيم فلا بد أن يكون لكل منهما
نسبة إلى شئ ما في القياس واللام يكن
القياس متجا للمطلوب فان حدث خذ
مثلا كائنها فقد ثم القياس ويبين ذلك

المقدّمات

اي الطرف الى الوقوف على الحق
والعمل به من

ويطلب جميع ما هو متناوله مساو له فيتميز
عند الجنس من العرض العام والفضل من الخاص
ثم تركيب اي قسم شئت من اقسام المعرف بعد
اعتبار الشرائط المذكورة في باب **المعرف** **قوله**
اي الطرف الى الوقوف على الحق اي اليقين كان
المطالع علمه فترى الى الوقوف عليه والعملات
كان علما عاليا كان يقال اذا اردت الوصول الى اليقين
فلا بد ان تسعمل في الدليل بعد ما قضيت شرائط
من الصورة اما الخروقات النسبة ما يحصل منها
بصوره صحي وهبته منه وبالنسبة في الفقه عن ذلك
حتى لا تشبهه بالسهل يات او السهل او المشبه
والله اعلم

وهذا بالمقاييس

منه

ولا تدع عن نفسي لغيري ان لا تشع منه
حتى يقع في مضيق الخطابه ولا تبتط بريقه
المقيل قوله وهذا بالمقاصد اشبه الى الامر
الثامن اشبه بمقاصد الحق منه لمقتد مائه و
لذا ترى المتأخرين لصاحب المطالع يوردون
ما سوى الذي يد في مباحث الحجة ولو اختلف
القباس واما الحق يد فشان ان يذكر في
مباحث المعرفة وقبل هذه الشارة الى العمل وكو
اشبه بالمفهوم ظاهر بل المقصود من العلم العمل
الله واماكم من الراغبين في الاخرين ورتقنا
بفضل وجوده سعادته الدارين بنبهه

ايدى نى القى

فريد شيخ
١٣
موم كاور
١٤

١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠